# العراق

# خطة عمل وطنية

## لتنفيذ
## قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥
## بشأن المرأة والسلام والأمن
## ٢٠١٤-٢٠١٨

مسودة نهائية

## المحتويات


١. المقدمة ..... ٣

٢. عملية السلام في العراق ومشاركة المرأة ..... ٥

٣. أثر الصراع المسلح والاحتلال على المرأة ..... ٦

٤. الأحكام القانونية والسياسية والدستورية بشأن المرأة والسلام والأمن ..... ٧

١.٤. الأحكام الدستورية ..... ٧

٢.٤. الأحكام القانونية ..... ٨

٣.٤.السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل ..... ١١

٥. خطة العمل الوطني ..... ١١

١.٥. مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار ..... ١١

٢.٥. الحماية والوقاية والأمن ..... ١٢

٣.٥. تعزيز حقوق المرأة ..... ١٣

٤.٥. التمكين الإجتماعي والإقتصادي ..... ١٣

٥.٥. التشريع وتنفيذ القانون ..... ١٤

٦. تنفيذ خطة العمل الوطني ..... ١٦

١.٦. الهدف العام لخطة العمل الوطنية في العراق ..... ١٦

٢.٦. الأهداف المحددة ..... ١٦

٣.٦. القضايا والركائز الرئيسية لخطة العمل الوطنية في العراق ..... ١٦

٧. التنظيم المؤسسي لتنفيذ خطة العمل ..... ١٩

٨. تعبئة الموارد والرصد والتقييم ..... ١٩

٩. الميزانية ..... ٢٠

المرفق خطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ الإطار المنطقي مع الركائز الستة ..... ٢٠

التزمت الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة اقليم كوردستان تعزيز جميع الجهود الرامية إلى تثبيت دور المرأة في المجتمع، لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن هو جزء مهم من هذا الالتزام. وقد وضعت خطة عمل وطنية (INAP) من أجل تنفيذ القرار من خلال الاستجابة لاحتياجات ومصالح المرأة في العراق. صيغت الخطة بالتعاون بين وزارة الدولة لشؤون المرأة، ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع في بغداد، وزارة الداخلية والمجلس الأعلى للمرأة في أقليم كوردستان والمبادرة INAP1325 العراقية، وهي مبادرة من منظمات وشبكات حقوق المرأة من جميع أنحاء العراق وأقليم كردستان.

تعكس هذه الخطة الإرادة السياسية لدى الحكومتين للتعاون مع منظمات المجتمع المدني لحقوق المرأة، لصالح جميع النساء. وهي جزء من جهود الحكومة للمساهمة في الاستقرار الإقليمي وتعزيز السلام والعدالة الأجتماعية. وتلتزم الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان بتكثيف جهودها الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، لتوفير الحماية وإعادة التأهيل للنساء المعنفات وتعديل التشريعات التمييزية ضد النساء، سعياً لتعزيز وتشجيع المساواة بين الجنسين في العراق إقليميا وعالميا.

## ١. المقدمة

ايماناً منا بتعزيز واحترام وتطبيق الحقوق الأساسية للإنسان دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الأصل أو الدين أو الفكر أو المعتقد فإن أي انتهاك أو تجاهل أو استعمال العنف ضد المرأة يخالف تلك المبادئ والقيم الإنسانية للمساواة، وذلك يهدد كيان المجتمع وقدرته للعيش بسلام وتحقيق التقدم البشري، وقد ينجم عنها معاناة وإكراه تعسفي وسلب النساء حرياتهن الفردية وحقوقهن الأساسية وكرامتهن. وبالتالي ينبغي على المجتمعات والحكومات أن تواجه وتمنع تلك الانتهاكات بشتى الوسائل سواء داخل الأسرة أو في المجتمع.

صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ عن النساء والأمن والسلام في تشرين الأول عام ٢٠٠٠، لوضع حد للانتهاكات التي تمارس بحق المرأة اثناء الحروب والنزاعات المسلحة وبعدها، وعملاً بالمواثيق والصكوك الدولية والإعلان العالمي لحقوق الانسان والحقوق الدستورية ينبغي حماية ووقاية المرأة من اي انتهاك لحقوقها، وتمكينها للمشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار.

نحن نؤمن أن المجتمع العراقي الحديث، يستطيع إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية والعائلية وضمان حماية ومشاركة المرأة في خلق مجتمع آمن، حيث يعيش الكل بسلام وحياة كريمة وتحقيق العدل والمساواة في التعامل الاجتماعي والأسري، وخلق تناغم بين القوانين والأنظمة والتطورات المدنية العالمية المعاصرة وتحقيق تطلعات المجتمع المدني نحو تعزيز حقوق المرأة والنهوض بها.

إن أي مجتمع إنساني منظم لايمكن أن يحقق الهدف الذي يتبناه في التنمية والتطور إذا كان نصف مكوناته يعيش تحت وطأة التمييز والاخلال بحقوقه، فالإنسان المحروم من حريته غير قادر على ممارسة إنسانيته، ومن ثم يفقد أهليته بقدر ما يفقد حريته، ويفقد كرامته بقدر ما يفقد إرادته.

إن مسألة المساواة بين الرجل والمرأة مسألة حيوية لا تنفصل عن تطور وتنمية المجتمع بشكل عام. تمكين المرأة ومشاركتها الفعالة في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحد ذاته هدف إنساني نبيل في عالمنا

الحاضر، حيث أصبح احترام حقوق الإنسان وتحقيق المساواة إحدى مؤشرات تطور المجتمعات وتنميتها، البلدان والمجتمعات تنعم بسلام ورخاء أكثر حينما تتمتع جميع فئاتها وخاصة النساء بحقوقهن وفرصهن المتساوية.

لقد عانى المجتمع العراقي بصورة عامة والمرأة العراقية بصورة خاصة ظروف عصيبة وويلات إثر الحروب والحصار الاقتصادي التي مرت على العراق، كانت آثارها مضاعفة على المرأة حرمتها أو زادت من عوامل حرمانها من ممارسة حقوقها الأساسية. إن أبواب الفرص والمشاركة للمرأة متعددة، إلا أنها لايمكن أن تصبح حقيقية ما لم يوجد رؤية واستراتيجية واضحة ووضع آليات مؤسسة وبنية قانونية لتطبيقها، ومحورها هي الديمقراطية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان للمرأة لكي توفر نظام اجتماعي وصحي وتعليمي مناسب وضمان مشاركة حقيقية للمرأة، والنهوض بالمجتمع داخل النظام السياسي والاقتصادي.

هناك علاقة وثيقة بين مفاهيم تمكين المرأة للقيام بأدوارها في النهوض بنفسها وبمجتمعها وتوفير الأمن الإنساني، فمن الضروري إدماج المرأة في الجهود التي تبذل من أجل السلام وتوفير الأمن في حالات مابعد النزاعات المسلحة والأزمات المحلية والدولية، ومشاركتها في هذه الجهود وفي تنفيذها تأكيدا لدورها كفاعل وليس كمجرد ضحية لهذه النزاعات.

إن أهداف قرار مجلس الأمن (١٣٢٥) المتمثلة في زيادة أشراك المرأة في حفظ السلام وحل النزاع على جميع المستويات ، ودمج وجهات نظر النساء في اتفاقيات السلام، والتعرض لأثر النزاع على المرأة، وحماية المرأة من الانتهاك الجنسي وتجريمه، كلها أهداف مازالت ملحة وعاجلة، لكنه بالرغم من أحراز بعض التقدم فأنه لايزال هنالك الكثير الذي ينبغي القيام به. وعليه فإن هناك حاجة الى إعطاء زخم جديد لتنفيذ القرار عن طريق تضافر الجهود على جميع المستويات الدولية والأقليمية كافة.

وإدراكا لهذه الحاجة، تم تشكيل فريق عمل مشترك لوضع خطة عمل وطنية، ويتكون الفريق من ممثلي السلطة التنفيذية والتشريعية من الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة أقليم كوردستان، والمنظمات غير الحكومية النسائية. وعقدت مشاورات وطنية وورش عمل واجتماعات من أجل تحديد الأهداف الاستراتيجية والإجراءات المحددة، والنتائج المتوقعة، والمؤشرات، والوكالات المنفذة والإطار الزمني لهذه الخطة. وثم التوصل إلى إرادة مشتركة للعمل من أجل النهوض بعملية السلام

والأمن في العراق من خلال تعزيز المشاركة النشطة للنساء في عملية البناء والتنمية في المجتمع٠ واعتبار المرأة عنصر فاعل مساوي في عملية تطوير البيئة الاجتماعية والثقافية والحضارية.

إن صياغة خطة عمل خاصة بالمرأة والسلام والأمن وأطلاقها يشكل الخطوة الأولى في وضع القرارات الأقليمية والدولية موضع التنفيذ.

و تتضمن الخطة برامج ومشاريع وأنشطة موضوعة في ضوء الأهداف الأستراتيجية وتحقيقا لهذه الأهداف، كما وأن خطة العمل تشجع على تخصيص الموارد ورصد الموازنات وحشد الدعم المحلي والأقليمي والدولي.

أثبتت التجارب الدولية والإقليمية والوطنية أن دور المجتمع المدني في عملية تمكين المرأة وضمان استدامته ورصد تحدياته ووضع الاستيراتيجيات هو دور أساسي ومهم، وتشكل مجموعات ضغط مؤثرة للمساءلة الموضوعية لمؤسسات الدولة وتقييمها، وأن منظمات حقوق المرأة شريكاً أساسياً في حماية وتعزيز حقوق المرأة وتنفيذ خطة العمل وضمان مشاركتها في عملية صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

## ٢. عملية السلام في العراق ومشاركة المرأة

لعبت المرأة العراقية دوراً هاماً في أوقات النزاعات المسلحة وتدهور الأوضاع الاجتماعية. وعملت جاهدة في مختلف الظروف التي مر بها العراق من نزاعات وحروب للحفاظ على النظام الاجتماعي وديمومته، وبالرغم من الانخراط المبكر للنساء العراقيات في عملية البناء والتنمية والدور الفاعل الذي لعبته ومازالت تلعبه النساء في تشكيل مستقبل العراق والحفاظ على هويته ووحدته وبالرغم من التضحيات التي قدمتها ومازالت تقدمها يوميا وبدون أي تردد ....حيث مازلن يناضلن وعلى كافة الأصعدة للحفاظ على الوطن والمجتمع والأسرة ويواجهن في ذات الوقت التحديات والصعوبات التي مازالت تشكك في حق انخراط النساء في المواقع القيادية والتعاطي مع قضايا الوطن الجوهرية باعتباره شأنا ذكوريا لاتجوز مناقشته أو محاولة تغيير اتجاهاته.

ومنذ شاركت النساء بفعالية وحماس في الحراك السياسي منذ بدايته عام ٢٠٠٣ باتجاه بناء وتعزيز الديمقراطية في القطاعين العام والخاص. واقتحمت المرأة العراقية السلطة التشريعية وإن كانت بأدوات دولية، ومع ذلك منذ ذلك الحين

لازال الجدل دائرا حول أهمية إشراك النساء في المفاوضات والاجتماعات المهمة والحيوية، وبدأت مؤشرات مشاركة النساء في المواقع القيادية تتراجع يوما بعد آخر لتضع حقيقة مقلقة تعبر عن هشاشة الصيرورة الديمقراطية ومدى فاعليتها؛ حيث شغلت النساء ٦ حقائب وزارية من أصل ٣٦ في أول حكومة انتقالية ولم تشغل النساء أي من المناصب السيادية الأربعة العليا فجاء التمثيل النسائي بنسبة ١١% في مجلس الوزراء وبنسبة ٣٢% في الجمعية الوطنية، وعندما شكلت لجنة صياغة الدستور التي تكونت من ٥٥ عضو كان عدد النساء ٩ فقط.

وتم انتخاب مجلس النواب العراقي بمشاركة ٧٤ امرأة في عام ٢٠٠٥ أي بنسبة ٢٥,٨%، لكن عندما شكلت لجنة التعديلات الدستورية كانت المشاركة النسائية ٢ من أصل ٢٧ عضو أي بنسبة ٧%. وكان تراجع تمثيل النساء في السلطة التنفيذية واضحا، حيث تشكلت الحكومة بأربعة وزارات تدار من قبل نساء، وتراجع العدد مرة أخرى بعد انسحاب وزيرة الدولة لشؤون المرأة ليصبح بعدد ٣ فقط. وفي الانتخابات الأخيرة (٢٠١٠) بلغت نسبة مشاركة النساء ٢٥%، إلا أن التمثيل النسائي غاب تماما عن هيئة الرئاسة في السلطة التشريعية وغاب أيضا عن لجنة الأمن والدفاع ومفاوضات السلام والاتفاقات الوطنية، وتراجعت مشاركة النساء في السلطة التنفيذية لتولى وزارة واحدة لإمرأة هي وزارة الدولة لشؤون المرأة، كما تراجع أيضا تمثيل النساء بمنصب وكالات الوزارات بعد إن تولت النساء وكالة وزارة الداخلية ووزارة التجارة بمراحل مختلفة، فضلا عن الغياب التام للتوازن الجندري في رئاسة الجامعات العراقية، والهيئات غير المرتبطة بوزارة .أما في أقليم كوردستان هنالك تقدم في مشاركة المرأة في السلطة التشريعية بنسبة ٣٠%.

وتتوقف درجة مشاركة النساء على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور بالشكل المطلوب.

### ٣. أثر الصراع المسلح والاحتلال على المرأة

النساء عرضة للخطر بشكل خاص خلال أوقات الحرب. بالإضافة إلى خطر التعرض لإصابات مباشرة، عليهن تحمل مسؤوليات إضافية. صعوبة رعاية أسرهن المعيشية في مثل هذه الظروف قد تتفاقم بسبب وفاة الزوج أو أفراد العائلة والأضرار العاطفية والماليه التي تنتج عنه. ضمن المجتمع العراقي الأبوي، تفتقر المرأة إلى الحماية الاقتصادية والمادية

والاجتماعية في حال غياب الأقارب الذكور٠ مع المعاناة من التناقص السريع في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتضرر النساء والعلاقات الجندرية بشدة من العقوبات الاقتصادية (١٩٩٠-٢٠٠٣)، فضلا عن الحرب الأخيرة في عام ٢٠٠٣ وتداعياتها العنيفة المستمرة." (العلي : ٢٠٠٥).

إن الحرب العراقية، كما معظم الحروب التي وقعت في الجزء الثاني من القرن العشرين، لم تقتصر على صراع يقع على جبهة بعيدة: بل أدت إلى انهيار النظام ونظم المعيشة والأعراف الاجتماعية وكان لها تأثير خاص على النساء، سواء على أشخاصهن أو أدوارهن الاجتماعية. وقد حولت الحروب الطويلة الأمد المجتمع العراقي بطرق متنوعة، ليس أقلها اقتصاديا.

الاعتداءات الجنسية هي إحدى المخاطر التي تواجهها النساء في زمن النزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك في مجتمع تقليدي كالعراق، فإن الضحية تعاني من صدمة مزدوجة: الهجوم نفسه، والعار والوصمة الاجتماعية المرتبطة به.

وقد وجد الباحثون أن هناك زيادة للعنف المنزلي في أعقاب الصراعات العسكرية، مما يجعل من النساء ضحايا حرب في أكثر من طريقة. العنف ضد المرأة يزداد اليوم نتيجة عوامل مختلفة، تولدت مباشرة أو غير مباشرة من جراء الحرب.

## ٤. الأحكام القانونية والسياسية الدستورية بشأن المرأة والسلام والأمن

### ١.٤. الأحكام الدستورية

أشار الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ في ديباجته إلى "الإهتمام بالمرأة وحقوقها والطفل وشؤونه وإشاعة ثقافة التنوع"، ونص في مادته (١٤) على المساواة أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس، وأاعتبر عراقيا كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية (المادة ١٨/ ثانيا)، ونصت مادته (٢٠) على أن للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون السياسية العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها التصويت والانتخاب والترشيح. وكفلت المادة (٢٩/ ثانيا) حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، ومنع البند (رابعا) منها كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع، وكفلت المادة (٣٠/ أولا) للفرد والأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم. وحرمت المادة (٣٧/ ثالثا) العبودية وتجارة العبيد والاتجار بالنساء والاطفال والاتجار

بالجنس. وأوجبت المادة (٤٩/ رابعا) أن يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب.

لكنه نص في مادته (٤١) على أن (العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم) مما يرتب تشتت الأحكام القانونية التي تطبق على العراقيين في أحوالهم الشخصية وتطبيق القواعد والأحكام الدينية لكل طائفة أو مذهب أو دين على اتباعه.

ورغم أن الدستور نص على وجوب إصدار قوانين مكملة له تنظم شؤون هامة أشار إليها؛ مثل حرية التعبير عن الرأي وحرية الاعلام والصحافة وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي وحرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها وحظر العنف والتعسف في البيت والعمل والمدرسة، إلا أن تلك القوانين لم تصدر لحد الآن، رغم الأهمية البالغة لإصدارها في المرحلة الراهنة خصوصا قانون الأحزاب السياسية ووجوب تضمينه نسبة تمثيل مناسبة للنساء في الأحزاب المشكلة.

### ٢.٤. الأحكام القانونية

أقرت الدولة العديد من الإجراءات القانونية نحو تعزيز مشاركة المرأة وحمايتها. تمت الموافقة على قانون مكافحة الاتجار بالبشر وتشكيل لجنة مركزية تتضمن أعضاء من عدة وزارات وتهدف إلى تطبيق قانون العام 2012 "تعويض ضحايا الإرهاب وشهداء الجيش والشرطة ". وتم اعتماد قانون يسمح للمرأة بالعمل في الأجهزة الأمنية (وزارة الداخلية والاستخبارات). وعلاوة على ذلك تم تنفيذ خطة عمل، مما أدى إلى إزالة الألغام في أراضي الحروب السابقة من قبل وزارة البيئة. قيد المناقشة موضوع تغيير نظام السجون وإنشاء سجون حديثة للنساء والرجال والعديد من المبادرات المحلية لرفع مستوى الوعي بمضمون القرار ١٣٢٥.

ومع ذلك لا يزال التمييز القانوني موجودا. تضمنت المنظومة القانونية العراقية العادية العديد من الأحكام التمييزية ضد المرأة، خصوصا في الجانب العقابي، إذ اعتبر قانون العقوبات العراقي النافذ تأديب الزوج لزوجته نوع من أنواع استعمال الحق باعتباره سبب من أسباب الإباحة فنص في المادة (٤١) منه:- (لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالا للحق:- ١- تأديب الزوج زوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القصر في حدود

ما هو مقرر شرعا أو قانونا أو عرفا.) . مما أجاز للأزواج الإعتداء على زوجاتهم بكل أشكال الضرب والإهانة تحت حجة التأديب في حدود ما يجيزه الشرع والعرف أيضا. ماعدا أقليم كوردستان حيث تم تعديل المادة في ٢٠٠١.

وعاقب الزوجة على ارتكابها جريمة الزنا الزوجية أينما وقعت الجريمة، ولم يعاقب الزوج على الزنا إلا إذا وقع في منزل الزوجية حصرا طبقا لنص المادة (٣٧٧) من قانون العقوبات.

ولم يجرم قانون العقوبات تحريض الزوج لزوجته على الزنا إلا اذا زنت فعلا، فهو يجعلها تحت رحمة ضغوطه حتى تزني، وسها عن تجريم قيام الرجل بتحريض الإناث وثيقات الصلة به من غير زوجته على الزنا، ولم يردف العقوبة المقيدة للحرية بعقوبة مالية في جريمة مقصدها اقتصادي أكثر من أي شئ آخر.

وأوجبت المادة (٣٩٨) منه إيقاف تحريك الدعوى في جرائم الاغتصاب واللواط كرها وهتك العرض وإيقاف التحقيق فيها وجميع الإجراءات الأخرى بحق المتهم إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب الجريمة والمجنى عليها، وإذا كان قد صدر حكم فيها فيوقف تنفيذ الحكم، ولا تستأنف الدعوى أو التنفيذ الإجرائي إلا إذا انتهى عقد الزواج بطلاق صادر من الزوج المتهم بغير سبب مشروع، أو بطلاق حكمت به المحكمة لأسباب متعلقة بخطأ الزوج أو سوء تصرفه قبل انقضاء ثلاث سنوات على وقف الاجراءات، أي أنه يمنح المرأة المغتصبة أو المعتدى عليها كهدية للجاني فيكافئه بدل معاقبته، مما يشجع على انتشار الجريمة وخرق سيادة القانون وإهدار حكمة القوانين العقابية في تحقيق الردع العام والخاص، ويظلم ضحايا الاغتصاب والتحرش بإلقائهن في بيوت جلاديهن في ظروف اجتماعية بالغة التعقيد والخطورة، بدل توفير الحماية لهن وإدماجهن في المجتمع.

كما خفف قانون العقوبات العقوبة تخفيفا مبالغ به إلى الحبس بين (٢٤ ساعة – ٣ سنوات) فقط، في شكل من أشكال جرائم الشرف؛ فيما اذا فاجأ الرجل زوجته أو أحد محارمه في حالة تلبسها بالزنا أو وجودها في فراش واحد مع شريكها فقتلهما في الحال، أو قتل أحدهما أو اعتدى عليهما أو على احدهما اعتداء أفضى إلى الموت أو عاهة مستديمة. فيكون القانون بهذا النص أداة للتشجيع على ارتكاب مثل تلك الجرائم البشعة، ولاستمرار العمل بقتل النساء لأسباب اجتماعية أو تمسكا بتقاليد وأعراف بالية ينتظر من القوانين أن تقف ضد استمرارها وتعمل لتغييرها بدل إقرارها والأخذ بها والتشجيع على إبقائها.

واجتهد القضاء العراقي منذ مدة طويلة على اعتبار ( القتل او الشروع فيه او الاعتداء بشكل اقل ) ( غسلا للعار) عذرا قانونيا مخففا باعتباره باعثا شريفا على ارتكاب الجريمة وخفف عقوبات الجرائم المرتكبة غسلا للعار وفقا لنص المواد ١٢٨ و١٣٠ و١٣١ من قانون العقوبات الى حدود مبالغ بها ، مما شجع على تفاقم تلك الجرائم ، وترسخ وثبات وديمومة الاعراف والقيم الاجتماعية البالية المرتبطة بذلك .

وعاقب البند (٢) من المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ بالسجن المؤبد من أخفى عن عمدا أي عمل إرهابي أو آوى شخص إرهابي بهدف التستر. فساوى النص في التجريم والعقوبة بين الأشخاص وثيقي الصلة بالمتهم كزوجته أو أمه أو أخته وبين غيرهم، على خلاف النهج الذي سار عليه قانون العقوبات في إستثناء الأشخاص وثيقي الصلة من التجريم والعقاب في مثل تلك الحالات.

ولم يتعرض قانون العقوبات لتجريم التحرش الجنسي إلا من خلال نصوص عامة لا تستوعب كل أنواعه، وأهمل قانون العمل النافذ رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ معالجة التحرش الجنسي في أماكن العمل، ولم يوجب اتخاذ أي تدابير من أجل منعه أو معالجته.

أما قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ فرغم أنه يعد قانونا متقدما قياسا إلى قوانين دول المنطقة العربية إلا أنه لا يزال يعتبر الزواج بالإكراه صحيحا إذا تم الدخول (المادة التاسعة/ ١)، ويجيز تعدد الزوجات بشروط ميسرة (المادة الثالثة / ٥ و٦ و٧)، وما زال يجيز تزويج الصغار دون الثامنة عشرة، ولا يعطي للزوجة الحق في مخالعة زوجها جبرا عليه إذا كرهت الحياة معه مثلما تفعل قوانين العديد من دول المنطقة، ويأخذ بحق الزوج – في حالة طلاقه زوجته طلاقا رجعيا – بإعادتها إلى ذمته جبرا عليها (المادة الثامنة والثلاثون / ١)، ورغم أن القانون المذكور يعطي حضانة الصغير للأم (المادة السابعة والخمسون)، إلا أن القانون العراقي لا يمنحها أي دور في الولاية والوصاية عليهما في حالة وجود الأب، فينفرد الأب لوحده دون الأم في الولاية على الصغير، سواء تعلقت الولاية بالنفس كتزويج الصغير أو تعلقت بالمال كإدارة أملاك الصغير (المادة ٢٧ من قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠ المعدل).

عمل إقليم كوردستان –العراق على معالجة الكثير من القوانين التمييزية ضد المرأة مما ذكر آنفا، إلا أن القوانين الاتحادية السارية في باقي أجزاء العراق ما زالت على حالها.

ورغم أن العراق صادق على اتفاقية سيداو وعلى اتفاقية حقوق الطفل إلا أنه لم يخطو الخطوات الكاملة للإستجابة إلى إلتزاماته بموجبها.

### ٣.٤.السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل

في العراق هناك نوعان من الاستراتيجيات تناقش منذ عدة سنوات:

١.استراتيجية مكافحة العنف ضد المرأة (التي اعتمدت وصدقت)

٢. استراتيجية النهوض بالمرأة (اعتمدت و لم تصدق بعد).

أعتمدت استراتيجية مكافحة العنف ضد المرأة في عام ٢٠١٣، في حين أن استراتيجية النهوض بالمرأة لا تزال معلقة. غير أن كل الاستراتيجيات تعاني من نقص الميزانية لتنفيذها.

وقد اعتمدت حكومة إقليم كوردستان استراتيجية لمكافحة العنف ضد المرأة، وتعمل أيضا على وضع استراتيجية للنهوض بالمرأة. و لا يوجد ميزانية في أي من الأحوال.

قانون العنف الأسري في أقليم كوردستان عالج في تشريعاته المتعددة موضوع العنف ضد المرأة منها المواد (١٢٨-١٤١-٣٧٧) من قانون العقوبات والمادة ١٢٥ من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ٩٥٩ .

ومن هذا المنطلق تشكل NAP1325 خطة عمل مكملة للجهود التي تبذلها الحكومة.

## ٥. خطة العمل الوطني

### ١.٥. مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار

خطة العمل الوطنية للقرار ١٣٢٥ تكمل الإستراتيجيات الأخرى في العراق وكردستان لتوفير إجراءات ملموسة تضمن التمثيل النسبي للمرأة. وتم التشديد على أنه حتى في وجود كوتا تصل إلى ٢٥٪ للمرأة، فإنها لا تزال تعاني من الظلم

الإجتماعي لأنها ممثلة تمثيلاً ناقصاً وهي شبه مغيبة في جميع هيئات وسلطات صنع القرار التي تتخذ القرارات المتعلقة بحياتها: السلطات التشريعية، والتنفيذية والقضائية.

فالمرأة مغيبة في مجال الأمن، والإعلام، والأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المرأة غائبة عن جميع لجان المصالحة على المستوى المحلي. أما على مستوى السلم الأهلي،فإن دور المرأة إقتصر على منظمات المجتمع المدني و/أو المجموعات غير الرسمية. وحتى لو كانت المرأة تشغل بعض المناصب في المؤسسات الرسمية، فغالباً ما يكون تأثيرها الحقيقي على القرارات محدداً بولائها لأحزاب معينة، أو للجماعات الدينية، مما يحد من مساهمتها في عملية السلام. ويصعب على المرأة إسماع صوتهاعندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة. وتفتقر الأحزاب السياسية إلى سياسات المساواة الجندرية لضمان مشاركة المرأة في الأحزاب، بما في ذلك على المستويات العليا لصنع القرار. فهناك نقص عام في فهم أهمية مشاركة المرأة في صياغة التشريعات والسياسات وصنع القرار السياسي.

سيسمح التمثيل النسبي بزيادة أداء المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والعامة، وبالتالي سوف يمهد الطريق لإدراج حقوق المرأة في الأجندات السياسية على المدى الطويل، ويمكن من المشاركة الكاملة للمرأة في جميع عمليات حل النزاعات، مما يزيد من إمكانية البحث على طرق بعيدة عن العنف لحل تلك النزاعات وإتخاذ المرأة لمكانتها الشرعية في جميع مفاوضات السلام.

### ٢.٥. الحماية والوقاية والأمن

وتمت إثارة قضايا العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي، والصمت بشأنه، إلى جانب المحرمات والنظرة الإجتماعية للمرأة على أنها شيئ، على أنها تشكل عوائق كبيرة تحول دون توفير الأمن للنساء والفتيات لحمايتهمن من العنف القائم على النوع الإجتماعي. ويحتاج موضوع الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة ضد حقوق المرأة في أوقات السلام وأثناء النزاعات المسلحة إلى معالجة جدية. فالمرأة تعيش في خوف دائم من العنف ومن الإساءة إلى كرامتها وليس لديها إمكانية الوصول إلى العدالة.

وحتى لو تبنى العراق وكردستان إستراتيجيات وخطط لمكافحة العنف ضد المرأة، لا يزال هناك طريق طويل أمام إلغاء القوانين التمييزية التي تضفي الشرعية على ذلك العنف. فالمؤسسات التي تتواصل معها مباشرة النساء المعنفات بعد تعرضهن للإساءة– الشرطة، والمستشفيات، والمحاكم تنقصهم المعرفة والوعي بشأن تلك المشكلة، وبالتالي كثيراً ما تُتَهم النساء بالتسبب بذلك العنف. وبما أنه لايزال يوجد صمت وقبول إجتماعي يحيط بتلك المشكلة، لا توجد إحصاءات منفصلة حسب النوع الاجتماعي، ولا توجد إحصاءات للدولة تبين الحجم الفعلي للمشكلة. بعد الحرب، أضحت ملايين النساء أرامل وعرضة للإعتداء الجنسي والإغتصاب، والإتجار بهن لأغراض الإستغلال الجنسي، دون إمكانية الوصول إلى العدالة.

ووجود عدد قليل من البيوت الآمنة ليس كافياً لتقديم الخدمات للضحايا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموظفين العاملين هناك كثيراً ما تنقصهم المعرفة بأساسيات العنف القائم على النوع الإجتماعي، وبالتالي فإن الخدمات المقدمة للضحايا ليست دائما الأفضل من حيث الجودة.

### ٣.٥. تعزيز حقوق المرأة

ان تعزيز حقوق المرأة في العراق وكوردستان ينطوي على عدة جهات فاعلة وقطاعات مختلفة ويتطلب نهجا شاملا، وقنوات اتصال بين الوزارات والمؤسسات، واستدامة الحوار والشراكة بين الحكومات والمنظمات المعنية بحقوق المرأة، الذين يكرسون أنفسهم لوضع حد للتمييز ضد المرأة. فمن الضروري تنفيذ برامج تعزيز حقوق المرأة من أجل ضمان المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على جميع الموارد والفرص خلال الفترة الانتقالية. وتقترح خطة العمل الوطنية برامج موجهة نحوحماية المرأة، وتحسين تمثيلها ومشاركتها في جميع مجالات الحياة، والتصدي والحد من العنف ضد المرأة وإنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم. من المهم أيضا زيادة الوعي وتمكين المرأة وتعزيز قدراتها من خلال نهج قائم على الحقوق، فضلا عن مكافحة التمييز بين الجنسين في وسائل الإعلام.

### ٤.٥. التمكين الإجتماعي والإقتصادي

انعكس إنهيار شبكة الأمان الاجتماعي في العراق، بسبب العقوبات، والحرب، والنزاعات وتراجع سيادة القانون على الوضع الإجتماعي والإقتصادي للمرأة. وينص الدستور العراقي على أن المرأة تتمتع بحقوق متساوية في العمل دون تمييز، ولكن التشريعات العراقية نفسها تتضمن قوانين تمييزية، مما يحد من الخيارات الإقتصادية للمرأة. وربات الأسر والفئات

الضعيفة الأخرى، مثل الفقراء والعاطلات عن العمل، والأرامل، والنازحات داخلياً يفتقرن إلى الموارد المالية والمنافع الإجتماعية مثل الضمان الإجتماعي، والمعاشات التقاعدية، والأغذية الموزعة من خلال نظام الحكومة العراقية. وهناك حاجة لتحديث وإعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي للفئات الأكثر ضعفا.

تكرس بعض القوانين (قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات) الأدوار النمطية الجندرية للمرأة والرجل التي تعيق شمول المرأة في الإقتصاد العراقي. و تشير تقارير مختلفة إلى أن عدد ربات الأسر الفقيرات آخذ في الإرتفاع. وقامت مجموعة العمل هذه بتوضيح أن المرأة العراقية لا تزال تفتقر إلى المساواة في الوصول إلى الموارد مما يجعل وجه الفقر وجها نسائيا في الغالب.

### ٥.٥. التشريع وتنفيذ القانون

ومن أجل رفع تلك الأحكام التمييزية ضد المرأة وضمان مشاركتها في الحياة العامة والسياسية ومنحها دور مناسب في عمليات ومواقع صنع القرار وتعزيز حقوقها، واستعادة وضعها الاجتماعي والاقتصادي لابد من اعتماد الحلول المناسبة لمعالجة الخلل في المنظومة القانونية العراقية من خلال:-

- إلغاء المادة ( ٤١ ) من الدستور من إطار التعديلات الدستورية المزمع إجرائها على الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ .
- الإسراع في إصدار القوانين المكملة للدستور كقانون الأحزاب السياسية والضمان الاجتماعي والحماية من العنف الأسري مع مراعاة ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة والسياسية وتمكينها وتعزيز حقوقها.
- تقديم كوتا نسائية بما لا يقل عن ٣٠% في جميع مناصب صنع القرار.
- إلغاء المادة (٤١ / ١) من قانون العقوبات.
- وضع نص يمنع المحاكم من اعتبار غسل العار فيما يعرف بـــ (جرائم الشرف) باعثا شريفا على ارتكاب الجرائم باعتباره عذرا قانونيا مخففا.

- إلغاء المادة (٣٧٧) من قانون العقوبات.
- تعديل المادة(٣٨٠) بما يضمن تجريم التحريض على الزنا دون انتظار وقوع الزنا، وتوسيع إطاره ليشمل تحريض المحارم على الزنا، وتشديد عقوبته المقيدة للحرية وإضافة العقوبة المالية لها.
- الغاء المادة (٣٩٨) من قانون العقوبات.
- الغاء المادة (٤٠٩) من قانون العقوبات.
- إستثناء الأشخاص وثيقي الصلة من تجريم أفعال عدم الأخبار والتستر على المتهمين بالإرهاب خصوصا الأم والزوجة والبنت والأخت والجدة.
- تجريم التحرش الجنسي في أماكن العمل في قانون العمل وإلزام أرباب العمل باتخاذ تدابير لمنعه ومعالجته.
- النص على إعتبار الزواج بالإكراه باطلا ولو تم الدخول.
- منع تعدد الزوجات مطلقا.
- منع تزويج الصغار دون الثامنة عشرة مطلقا، وتشديد العقوبة على تزويجهم قبل الثامنة عشرة خارج المحكمة.
- منح الزوجة الحق في مخالعة زوجها جبرا عنه.
- منع إعادة الزوجة المطلقة رجعيا إلى ذمة زوجها جبرا عليها إلا إذا تراضا الطرفان إلى العودة لاستئناف الحياة الزوجية.
- جعل الولاية على الصغير سواء أكانت على النفس أو المال مشتركة بين الابوين.
- مراجعة القوانين العراقية المتعلقة بالمرأة في ضوء التزامات العراق في الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها وتحديد الفجوة بينهما واتخاذ ما يلزم لتشريع قوانين وطنية تستجيب لتلك الالتزامات.

## ٦. تنفيذ خطة العمل الوطني

### ٦.١. الهدف العام لخطة العمل الوطنية في العراق

المساهمة في بناء وإستدامة السلام والأمن في العراق من خلال تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والقضاء من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، والعدالة الإجتماعية في جميع مجالات الحياة من أجل السماح للمرأة بلعب دورهاعلى قدم المساواة.

### ٦.٢. الأهداف المحددة

١. زيادة المشاركة الفعالة والنسبية للمرأة في مواقع صنع القرار على المستوى المحلي والوطني، وفي جميع لجان المصالحة ومفاوضات بناء السلام.

٢. زيادة الكوتا على أن لاتقل عن نسبة ٣٠%على جميع المستويات: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وفي المجتمعات المحلية كإجراء إيجابي من أجل السماح للمرأة بلعب دورها في عملية صنع القرار.

٣. مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير والآليات الدولية لحقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، وإلغاء أو تعديل النصوص والقوانين التي تنتهك حقوق المرأة وإصدار/سن التشريعات التي تحميها وتعززها.

٤. تمكين المرأة وتعزيز قدراتها من خلال النهج القائم على الحقوق.

٥. تكامل وإدماج النوع الإجتماعي في جميع السياسات والعمليات المرتبطة بمنع النزاعات وتسوية النزاعات وبناء السلام في العراق.

٦. المساهمة في تخفيض والحد من العنف ضد المرأة وتوفير دور إيواء آمنة للضحايا.

### ٦.٣. القضايا و الركائز الرئيسية لخطة العمل الوطنية في العراق

من أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة آنفا، تم هيكلة الخطة على ستة ركائز: المشاركة، والحماية والوقاية، والترويج، والتمكين الإجتماعي والإقتصادي،والتشريعات وإنفاذ القانون وتعبئة الموارد. ولكل ركيزة هدفها العام وهدفها الاستراتيجي

المتسق مع النشاط المحدد لها، والنتائج المتوقعة والمؤشرات والفاعلين والخطة الزمنية. كما تم تطوير ميزانية محددة لكل نشاط.

**الركيزة ١ – المشاركة**

الهدف العام من هذه الركيزة زيادة تأثير المرأة ونهج حقوق المرأة في المفاوضات، والسلم الأهلي وفي اتخاذ القرارات السياسية.

الأهداف الاستراتيجية :

١. وضع آليات لضمان تمثيل نسبي عادل ومشاركة كاملة للمرأة في كافة سلطات الدولة ومراكز صنع القرار (التشريعية، والتنفيذية والقضائية) على المستويين المحلي والوطني.
٢. ضمان تمثيل نسبي عادل ومشاركة كاملة للمرأة في كافة لجان المصالحة ومفاوضات بناء السلام. وحل النزاعات و مجالس تحقيق السلم الأهلي

ستتحقق هذه الأهداف من خلال ستة نشاطات رئيسية

**الركيزة ٢ – الحماية والوقاية**

الهدف العام من هذه الركيزة تحسين الظروف المعيشية للمرأة وضمان حقوقها وخدماتها ووصولها إليها. الأهداف الإستراتيجية:

- إدماج حقوق المرأة في نظام العدالة والأمن من أجل التصدي والحد من العنف ضد المرأة ومن أجل وضع حد لإفلات الجناة من العقاب
- حماية المرأة من العنف القائم على النوع الإجتماعي (GBV) وتوفير دور إيواء آمنة للضحايا والناجين من العنف ضد المرأة، مما يعني ضمان إعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع أثناء المراحل الانتقالية للنزاعات المسلحة وما بعدها.

ستتحقق هذه الأهداف من خلال عشرة نشاطات رئيسية

**الركيزة ٣ – الترويج للقرار**

الهدف العام من هذه الركيزة تكامل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ على المستوى الوطني.

الأهداف الإستراتيجية:

- تكامل وتعميم النوع الاجتماعي في جميع السياسات والعمليات المتعلقة بمنع النزاعات وحلها وبناء السلام في العراق.
- زيادة الوعي وتمكين المرأة وتعزيز قدراتها من خلال النهج القائم على الحقوق.

ستتحقق هذه الأهداف من خلال ستة نشاطات رئيسية

**الركيزة ٤ – التمكين الاجتماعي والاقتصادي**

الهدف العام من هذه الركيزة بأن تتمتع المرأة في العراق بأحوال اقتصادية أفضل وهن أكثر استقلالاً.

الهدف الإستراتيجي:

- ضمان التمتع والوصول المتساوي للنساء والرجال إلى الموارد والفرص.

ستتحقق هذه الأهداف من خلال ثمانية نشاطات رئيسية

**الركيزة ٥ – التشريعات وإنفاذ القانون**

الهدف العام من هذه الركيزة هي موائمة التشريعات الوطنية مع المعايير والآليات الدولية لحقوق المرأة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٣٢٥ ، وإلغاءالنصوص التي تنتهك حقوق المرأة وسن التشريعات التي تحميها وتعزز مكانتها.

الأهداف الإستراتيجية:

- اعتماد التشريعات التي تحترم حقوق الإنسان العالمية الأساسية لجميع النساء والرجال.
- إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم وتعزيز التشريعات.

ستتحقق هذه الأهداف من خلال ستة نشاطات رئيسية

**الركيزة ٦ – حشد الموارد والرصد والتقييم**

الهدف العام من هذه الركيزة هي أن تحظى عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة بالقرار ١٣٢٥ بدعم جميع الجهات الفاعلة؛ والمبادرة الأولى لخطة العمل الوطنية الخاصة بالقرار ١٣٢٥ تدعم الرصد الفعال للتنفيذ.

الأهداف الإستراتيجية:

- تمكين كتابة التقارير الشفافة والمبنية على النتائج وتخصيص صندوق وطني ودولي.
- التمكن من رصد أموال محددة لبرنامج العمل الوطني.

ستتحقق هذه الأهداف من خلال سبعة نشاطات رئيسية

## ٧. التنظيم المؤسسي لتنفيذ خطة العمل

فريق العمل والخطة الوطنية لتنفيذ قرار ١٣٢٥هي المسؤولة على وضع الآليات المطلوبة في برنامج العمل الوطني وميزانيته والتنسيق من خلال اعتماد الهيكل الداخلي مع المسؤوليات والواجبات الواضحة. وهي مسؤولة عن التنسيق والتعاون بين القطاعات من أجل تنفيذ الخطة الوطنية (INAP).

## ٨. تعبئة الموارد والرصد والتقييم

قد أثرت الصراعات المستمرة والعنف عل الاقتصاد الوطني وأضعفت اقتصاديا إدارة الموار وهذا في حد ذاته قد شكل تحديا كبيرا في سياق تحول الصراعات. يجب أن تخصص الموارد الاقتصادية لتعويض وجبر الضرر لمعالجة آثار النزاع المسلح. ولذلك، فمن الضروري تعبئة وتوفير الموارد لغرض إدارة الصراع والانتقال وإعادة الإدماج في المجتمع. برنامج العمل الوطني ١٣٢٥ لديه ميزانية تسهل هذه التعبئة على المستوى الوطني والدولي من حيث تخصيص مبالغ مقدرة ملموسة لكل نشاط مرتبط بركيزته ولكل سنة. هذه الموارد يجب أن تدار وتعبأ، وأن يتم رصدها من خلال خطة M & E وضعت بدقة من قبل الهيكل الداخلي (انظر أعلاه).

الركائز تحتوي على الأنشطة و البرامج التي تعالج احتياجات النساء التي ستنفذ من خلال مشاركتهن المباشرة، من خلال تغيير التشريعات، ومن خلال نهج استباقي من قبل الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان.

## ٩. الميزانية

**المرفق خطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ الإطار المنطقي مع الركائز الستة**

**الركيزة ١ – المشاركة – الهدف: زيادة تأثير المرأة ونهج حقوق المرأة في المفاوضات، والسلم الأهلي وفي اتخاذ القرارات السياسية**

| الجهات المنفذة | | | | المؤشرات | النتائج المتوقعة | الإجراءات المحددة | الأهداف الإستراتيجية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهيئات الداعمة | | المؤسسات المسؤولة | | | | | |
| كردستان | العراق | كردستان | العراق | | | | |
| اللجنة القانونية في البرلمان المحليمبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ المبادرة النسوية الأوروبية | اللجنة القانونية في البرلمان المحلي مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ المبادرة النسوية الأوروبية | وزارة الداخلية | وزارة الداخلية ووزارة الدفاع | ١. عدد النساء ووجود حقوق المرأة في بناء هيكلية/عملية السلام الرسمية في العراق. | ١.تحسين التشريعات ومستوى السياسات (الدستور والقوانين) لتعزيز وضع ودور المرأة. | 1. مراجعة وتحديد وتعديل السياسات القائمة (الأمن والخدمة المدنية) لتعزيز مشاركة المرأة على المستوى المحلي والوطني. | **١. وضع آليات لضمان تمثيل نسبي عادل ومشاركة كاملة للمرأة في كافة سلطات الدولة ومراكز صنع القرار (التشريعية، والتنفيذية والقضائية) على المستويين المحلي والوطني.** |
| لجنة قضية المرأة في مكتب رئيس الوزراء؛ لجنة المرأة في البرلمان، (مجلس حقوق الانسان) | اللجنة العليا للموارد البشرية لجنة المرأة في البرلمان مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ المنظمات غير الحكومية وكالات الأمم المتحدة | المجلس الأعلى للمرأة (مجلس الوزراء أو مكتب رئيس الوزراء) | وزارة شؤون المرأة والتخطيط (مجلس الوزراء أو مكتب رئيس الوزراء) | ٢.عدد السياسات التي تم وضعها والقوانين التي تم سنها وتعديلها والتي تم الغائها لتعزيز مشاركة المرأة. | ٢.زيادة عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب عليا في اتخاذ القرارات وتعزيز تأثير المرأة في المفاوضات، والسلم المدني واتخاذ القرارات السياسية لصالح حقوق المرأة. | ٢. حملة وطنية للترويج لتمثيل عادل ومشاركة للمرأة بنسبة ٥٠% مع التركيز على الأحزاب السياسية كعامل مؤثر في عملية صنع القرار. | |
| مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة | المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة | المجلس الأعلى للمرأة | وزارة شؤون المرأة وزارة الموارد البشرية | ٣.نسبة النساء ووضع المرأة في السلطات التشريعية، والتنفيذية ولجان المصالحة. | ٣.السياسات الحساسة للنوع الإجتماعي من حيث التوظيف في الحكومة وقطاع الأمن. | ٣. التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي وبناء قدرات المرشحات وزيادة الوعي العام. | |
| المجلس الأعلى للمرأة اللجنة العليا للموارد البشرية | وزارة شؤون المرأة، مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ | المجلس الأعلى للمرأة ووزارة الداخلية | وزارة شؤون المرأة وزارة الداخلية والدفاع | ١.عدد / نسبة النساء المنتخبات في مراكز قيادية عليا | ١.تحسين وضع المرأة وحقوق المرأة في سلطات الدولة والمجال السياسي. | ١.التدريب الخاص بالنوع الإجتماعي وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٣٢٥ والمشاركة النساء في بناء السلام ، للحكومة، والمؤسسات الأمنية (المدنية والعسكرية) ، والقوات الخاصة على مستوى رؤساء ومدراء الوحدات. | **٢.ضمان تمثيل نسبي عادل ومشاركة كاملة للمرأة في كافة لجان المصالحة ومفاوضات بناء السلام.** |
| المجلس الأعلى للمرأة الأمم المتحدة | وزارة شؤون المرأة الأمم المتحدة | رئيس الوزراء ومكتب الرئاسة | رئيس الوزراء ومكتب الرئاسة | ٢.عدد / ونسبة وحالة / المرأة ووضعها في المؤسسات الحكومية وقطاع الأمن والدفاع. | ٢.سلطات الدولة ودمج حقوق المرأة، قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وقضايا المرأة في عملها. | ٢.تخصيص مستشارين أو خبراء في النوع الاجتماعي في المناصب العليا في السلطات الثلاث وجميع الوزارات، فيمنصب لا يقل عن مستوى المدير العام. | |
| المجلس الأعلى للمرأة وزارة الداخلية | وزارة الشؤون الداخلية النسائية والدفاع | مكتب رئاسة الوزراء | مكتب رئاسة الوزراء | ٣.عدد / ونسبة وحالة / المرأة ووضعها في لجان المصالحة. | ٣. مشاركة النساء فيلجان المصالحة ودمج قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وقضايا المرأة في عملها. | ٣. اجتماع وطني لجان المصالحة على قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بهدف وضع ميثاق النوع الاجتماعي وإشراك المرأة في لجان المصالحة. | |

**الركيزة ٢ – الحماية والوقاية – الهدف: تحسين الظروف المعيشية للمرأة وضمان حقوقها وخدماتها ووصولها إليها**

| الجهات المنفذة | | | المؤشرات | النتائج المتوقعة | الإجراءات المحددة | الأهداف الإستراتيجية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الهيئات الداعمة | | المؤسسات المسؤولة | | | | |
| كردستان | العراق | كردستان / العراق | | | | |
| وزارة شؤون المرأة، والموارد البشرية وكالات المؤقتة الأوروبي والأمم المتحدة، مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ المبادرة النسوية الأوروبية | وزارة شؤون المرأة، والموارد البشرية وكالات المؤقتة الأوروبي والأمم المتحدة، مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥المبادرة النسوية الأوروبية | وزارة الداخلية / وزارة الداخلية وزارة الدفاع | ١.مستوى المعرفة المتعلقة بالعنف على أساس النوع الاجتماعي وعدد الحالات التي تمت معالجتها. | ١.تعزيز العدالة والنظام الأمني لمنع وحماية النساء من العنق القائم على أساس النوع الاجتماعي. | ١.بناء قدرات المؤسسات – تدريب الشرطة / الأمن على العنف القائم على النوع الإجتماعي.(GBV) | **١.إدماج حقوق المرأة في نظام العدالة والأمن من أجل التصدي والحد من العنف ضد المرأة ومن أجل وضع حد لإفلات الجناة من العقاب.** |
| اللجنة القانونية والموارد البشرية البرلمان مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ المبادرة النسوية الأوروبية | اللجنة القانونية والموارد البشرية البرلمان مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ المبادرة النسوية الأوروبية | وزارة العدل والمجلس القضائي، وزارة الداخلية / وزارة العدل والمجلس القضائي، وزارة الداخلية | ٢.عدد وجوهر الأحكام والقوانين المعدلة في قانون الأسرة وفي قانون العقوبات. | ٢.الحفاظ على كرامة المرأة وحماية حريتها الشخصية (السفر والتنقل، الخصوصية الجسدية وسرية المراسلات). | ٢.تعديل التشريعات المتعلقة بالاغتصاب،للحفاظعلى الكرامة والسرية. | |
| المجلس الأعلى للمرأة اللجنة العليا للموارد البشرية مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ | وزارة شؤون المرأة لجنة المرأة في البرلمان والمنظمات غير الحكوميةمبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ | وزارة العدل والمجلس القضائي، ووزارة الداخلية، اللجنة القانونيةالخطة الوطنية / وزارة العدل ومجلس القضاء من، وزارة الداخلية، اللجنة القانونيةالخطة الوطنية | ٣.صياغة القوانين المتعلقة بالتعويض والعنف ضد المرأة. | ٣.وصول المرأة للعدالة من خلال تشريعات تجرم العنف ضد المرأة. | ٣.تعديل التشريعات التي تتضمن العنف ضد المراة (تعديل قانون الاحوال الشخصية بما يضمن حقوق المراة وقانون العقوبات) بما يضمن حق المراة وتعويضضحايا العنف. | |
| اللجان القانونية في البرلمانات الوطنية واللجان الاجتماعية في البرلمان | اللجان القانونية في البرلمانات الوطنية واللجان الاجتماعية في البرلمان | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية | ٤.عدد الحالات التي تم التحقيق فيها وعدد الحالات التي تتلقى الحماية القانونية. | ٤.تعزيز المعرفة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. | ٤.تعديل قانون وزارة العمل الاتحادي بخصوص مراكز الايواء والاستفادة من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١١ في اقليم كردستان. | |
| وزارة شؤون المرأة وزارة العدل | وزارة شؤون المرأة وزارة العدل | المجلس الأعلى للمرأة وزارة العدل / وزارة شؤون المرأة وزارة العدل | ٥.عدد الحالات التي تم التحقيق فيها وطبيعة القرار. | ٥.رصد تنفيذ التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة. | ٥.وضع آليات لرصد تنفيذ تشريعات حقوق المرأة تم توصيتها من خلال الخطة الوطنية. | |
| المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وزارة الداخلية | المفوضة السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة | وزارة التخطيط مجلس الوزراء في التنسيق / وزارة التخطيط وزارة الداخلية | ٦.دليل على تحسن إحصاءات الفصل بين في الشرطة والمستشفيات والهيئات القضائية. | ٦.معرفة أفضل ومعلومات عن التمييز القائم. | ٦.استحداث وتطوير إحصاءات على أساس النوع الاجتماعي. | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| للأمم المتحدة | وزارة الداخلية | (وزارة الداخلية) | | | | | |
| لمفوضية العليا للمرأة والمنظمات غير الحكومية، مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ | وزارة شؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية، مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ | وزارة الداخلية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل | وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل | ١.عدد الخدمات / المراكز / دور الإيواء القائمة للحماية الاجتماعية والقانونية. | ١.تكون النساء ضحايا للصراعات عرضة إلى المشورة والخدمات المجانية القانونية. | ١.تحديد النساء اللواتي تضررن فعلياً من الصراع، والأرامل وضحايا الاتجار بالبشر والدعارة. | **٢.حماية المرأة من العنف القائم على النوع الإجتماعي (GBV)وتوفير دور إيواء آمنة للضحايا والناجين من العنف ضد المرأة، مما يعني ضمان إعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع أثناء المراحل الانتقالية للنزاعات المسلحة وما بعدها.** |
| المفوضية العليا لحقوق المرأة / المنظمات غير الحكومية لحقوق المرأة، نقابة المحامين | وزارة شؤون المرأة مبادرة خطة العمل الوطنية لقرار ١٣٢٥ والمنظمات غير الحكومية، نقابة المحامين | المجلس الأعلى للمرأة، وزارة الداخلية، وزارةالعدل | وزارة العدل، وزارة الداخلية، شؤون المرأة | ٢.عدد النساء اللواتي يحصلن على الخدمات القانونية والنفسية. | ٢.انخفاض معدلالجرائم المرتكبة ضد المرأة وتخفيض العنف ضدها. | ٢.تخصيص زنزانات منفصلة لقضايا النساء وتوفير الخدمات القانونية المجانية. | |
| منظمات حقوق المرأة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأعضاء في البرلمانات | منظمات حقوق المرأة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأعضاء في البرلمانات | وزارة العدل وزارة العمل، منظمات حقوق المرأة المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية من أعضاء البرلمانات | وزارة العدل وزارة العمل، منظمات حقوق المرأة المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية من أعضاء البرلمانات | ٣.عدد البرامج التدريبية وعدد المشاركين. | ٣.تتلقى النساء خدمات أفضل من قبل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التي يلتقين بها. | ٣.تأسيس دور إيواء ومساحات آمنة لضحايا العنف من النساء لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير خدمات قانونية مجانية وفقا للمعايير الدولية. | |
| منظمات حقوق المرأة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأعضاء في البرلمانات مجلس حقوق الإنسان | منظمات حقوق المرأة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأعضاء في البرلمانات حقوق الإنسان | المجلس الأعلى للمرأة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وزارة التربية والتعليم وزارة العدل | ٤.عدد البرامج التدريبية ومستوى الوعي الشخصي. | ٤.تحسين المهارات والخدمات والمعارف بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي. | ٤.تطوير برامج التدريب على موضوعالعنف القائم على النوع الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية النسوية والمختصين من (القضاة والأطباء والأخصائيين الاجتماعيين) الذين يعملون بشكل مباشر مع الضحايا. | |

**الركيزة ٣ – الترويج للقرار – الهدف: تكامل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ على المستوى الوطني**

| الجهات المنفذة | | | | المؤشرات | النتائج المتوقعة | الإجراءات المحددة | الأهداف الإستراتيجية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهيئات الداعمة | | المؤسسات المسؤولة | | | | | |
| كردستان | العراق | كردستان | العراق | | | | |
| الأمم المتحدة والدولية والمنظمات المحلية المرأة | أعضاء البرلمانات لجنة المرأة في البرلمان، لجنة الموارد البشرية | وسائل الاعلام المجلس الأعلى للمرأة، لجنة مجلس حق الإنسان | وزارة التربية والتعليم شؤون المرأة وزارة حقوق الإنسان، | ١.عدد السياسات والبرامج التي تولدت. | ١.عرض النهج القائم على النوع الاجتماعي. | ١.تعميم مراعاة النوع الاجتماعي على المستوى الحكومي من حيث التحليلات السياسية وصنع السياسات والاتصالات المتعلقة ببناء السلام. | **١.تكامل ونعميم النوع الاجتماعي في جميع السياسات والعمليات المتعلقة بمنع النزاعات وحلها وبناء السلام في العراق.** |
| وزارة الداخلية المجتمع المدني اللجنة العليا للموارد البشرية | المجتمع المدني وزارة حقوق الانسان | مكتب رئاسة الوزراء المجلس الأعلى للمرأة | وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة | ٢.عدد الأشخاص الذين تم تنسيق تعيينهم على المستوى الوطني والمحلي. | ٢.انتاجالسياسات المتعلقة بحل الصراع وبناء السلام. | ٢.تعيين أشخاص للتنسيق على المستوى المركزي وفي جميع لجان المصالحة على المستوى المحلي لبناء القدرات على قرار مجلس الأمن رقم **1325.** | |
| المنظمات النسائية غير الحكومية منظمة دولية | حقوق الإنسان / حقوق المرأة المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان / المرأة 'المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق المرأة | المجلس الأعلى للمرأة، الداخلية | وزارة الاتصالات وزارة الداخلية والدفاع وشؤون المرأة' | ٣.إنشاء البرامج والسياسات والتغيير في البرامج والسياسات القائمة. | ٣.زيادة المعرفة والوعي من الوزارات المعنية على قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ المعني بالمرأة والسلام والأمن. | ٣.مراجعة السياسات الحكومية وبرامج الأحزاب السياسية لتشمل بناء القدرات في مجال المرأة والسلام والأمن. | |
| منظمات حقوق المرأة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية أعضاء البرلمانات | منظمات حقوق المرأة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأعضاء في البرلمانات | هيئة الاتصالات والإعلام بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة | وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي وزارة شؤون المرأة | ١.عدد المدارس والجامعات التي أدرجت برامج عن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والاستناد إلى الحقوق. | ١.أن يتلقى كل من النساء والرجال، ولا سيما النساء والفتيات المتضررات، معلومات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي والمساواة بين المرأة والرجل والصكوك التي تعزز حقوق المرأة. | ١.حملات التوعية والدعوة لإدخال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي والتصدي للقوالب النمطية في التعليم ووسائل الإعلام. | **٢.زيادة الوعي وتمكين المرأة وتعزيز قدراتها من خلال النهج القائم على الحقوق.** |
| منظمات حقوق المرأة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية | منظمات حقوق المرأة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية | وزارة العمل وزارة التربية والتعليم، المجلس الأعلى المرأة | وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم، وزارة شؤون المرأة | ٢.عدد الحملات والبرامج. | ٢.أن تصبح النساء والفتيات الصغيرات على علمبحقوقهن. | ٢.مراجعة المنهاج التعليمي على جميع المستويات في المدارس والجامعات لإدراج منظور النوع الاجتماعي. | |
| وزارة الدفاع لم يكن لدينا؟ المنظمات غير الحكومية، اللجنة العليا للموارد البشرية | حقوق الإنسان / المنظمات غير الحكومية حقوق المرأة لجنة الموارد البشرية | وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم، المجلس الأعلى المرأة | وزارة العمل ووزارة التعليم، ووزارة شؤون المرأة، وزارة حق الإنسان | ٣.عدد النساء والرجال الذين حصلوا على المعلومات من خلال برامج التوعية والحملات. | ٣.أن يصبح الرجال أكثر وعيا حول حقوق المرأة وحقوق الإنسان والمساواة بين المرأة والرجل. | ٣.التدريب في المدارس ليس فقط النساء والفتيات، ولكن أيضا الرجال والفتيان، لتعزيز المواقف الإيجابية والسلوك وضمان التغييرات في السلوك فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرياتها الأساسية. | |

**الركيزة 4 – التمكين الاجتماعي والاقتصادي – الهدف: تتمتع المرأة في العراق بأحوال اقتصادية أفضل وهن أكثر استقلالاً**

| الجهات المنفذة | | | | المؤشرات | النتائج المتوقعة | الإجراءات المحددة | الأهداف الإستراتيجية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهيئات الداعمة | | المؤسسات المسؤولة | | | | | |
| كردستان | العراق | كردستان | العراق | | | | |
| وكالات الأمم المتحدة المنظمات النسائية غير الحكومية المحلية، الشبكة | المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية | المجلس الأعلى للمرأة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، وزارة شؤون المرأة | ١. النسبة المئوية للنساء الذين يعيشون تحت خط الفقر | ١. تعزيز وتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة. | ١. أنشطة زيادة الوعي والمناصرة وكسب التأييد تجاه المجتمعات المحلية، والحكومة ومجتمع المانحين الدوليين. | **1. ضمان التمتع والوصول المتساوي للنساء والرجال إلى الموارد.** |
| المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية | المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية | وزارة المالية والداخلية للمجلس الأعلى لشؤون المجلس الأعلى للمرأة في المحافظة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية | وزارة التخطيط، وزارة شؤون المرأة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية | ٢. معدل العمالة وفقا لإحصاءات الفصل بين الجنسين. | ٢. خفض معدلات الفقر والبطالة بين النساء. | ٢. وضع سياسات لتوفير فرص متساوية للمرأة والرجل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. | |
| المجلس الأعلى للمرأة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وكالة الأمم المتحدة | وزارة شؤون المرأة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية | وزارة التخطيط وزارة العمل والشؤون الاجتماعية | وزارة حقوق الإنسان بالتنسيق مع وزارة التخطيط وزارة العمل والشؤون الاجتماعية | ٣. عدد النساء الأرامل والمشردات اللواتي يستفدن من السياسات الحكومية. | ٣. تواجه النساء مستوى أفضل من الأمن في التوظيف. | ٣. تحديد التدخل الحكومي ودراسة قانون التقاعد للمرأة، وصحة المتضررات والنازحات. | |
| المجلس الأعلى للمرأة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وكالة الأمم المتحدة | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، مجلس المحافظة | وزارة مجلس المحافظة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، | وزارة مجلس المحافظة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، | ٤. عدد النساء الأرامل والمشردات اللواتي يستفدن من منح المشاريع. | ٤. تتمتع المرأة تحسين فرص الحصول على الموارد والحرية. | ٤. إدخال سياسات التوظيف وتخصيص نسبة من منح المشاريع الصغيرة وإنشاء تعاونيات تنموية لدعم الأرامل وخصوصاً النساء المعيلات، | |
| المجلس الأعلى للمرأة، ومجلس حقوق الإنسان، المنظمات الدولية والمحلية | وزارة شؤون المرأة، ولجنة حقوق الإنسان، المنظمة الدولية والمحلية | وزارة الصحة، وزارة الداخلية | وزارة الصحة، ووزارة حقوق الإنسان، | ٥. السياسة الحكومية ومستوى الرعاية للضحايا. | ٥. خدمات أفضل لضحايا الاتجار وتحسين السياسات الحكومية. | ٥. مراجعة الدعم الحكومي ضحايا الحرب والاتجار بالبشر. | |
| المجلس الأعلى للمرأة، ومجلس حقوق الإنسان، المنظمات الدولية والمحلية | وزارة شؤون المرأة، الإنسان الحق، المنظمات الدولية والمحلية | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المرأة المجلس الأعلى، اللجنة القانونية في | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، اللجنة القانونية في | ٦. النسبة المئوية للنساء للدخول إلى السوق وظروف العمل. | ٦. تحصل المرأة على ظروف عمل أفضل ومستوى أعلى من الاستقلالية. | ٦. مراجعة والتعجيل في اعتماد قانون الضمان الاجتماعي للعمال وقانون العمل بما يضمن حقوق المرأة العاملة. | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | البرلمان | البرلمان | | | | |
| اليونيسيف، اللجنة HR، المنظمات الدولية والمحلية | اليونيسيف، اللجنة HR، المنظمات الدولية والمحلية | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومجلس إدارة حق الإنسان | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة حق الإنسان | ٧. عدد الأطفال الذين عادوا إلى المدارس؛ معدل عمالة الأطفال. | ٧. حماية الأطفال الأيتام وأطفال الشوارع والقاصرين - من جميع أنواع الاستغلال. | ٧. تصميم برامج لأطفال الشوارع، والقصر والأيتام. | |
| مجلس المرأة السامية، مجلس المحافظة، جمعية إدارة الأعمال الدولية المنظمات الدولية والمحلية، | وزارة شؤون المرأة، مجلس المحافظة، جمعية إدارة الأعمال الدولية المنظمات الدولية والمحلية | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، وزارة التجارة، المالية | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، وزارة التجارة، المالية | ٨. عدد البرامج ومعدل العمالة. | ٨. انخفاض معدل البطالة بين النساء الضعيفات. | ٨. إشراك القطاع الخاص والقطاع المدني في دعم وتمكين المرأة (ربات البيوت والنساء والفتيات غير المتعلمات)، وخلق قنوات للسماح لهم بدخول سوق العمل. | |

**الركيزة 5 – التشريعات وإنفاذ القانون – الهدف: موائمة التشريعات الوطنية مع المعايير والآليات الدولية لحقوق المرأة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ ، وإلغاء النصوص التي تنتهك حقوق المرأة و سن التشريعات التي تحميها وتعزز مكانتها**

| الجهات المنفذة | | | | المؤشرات | النتائج المتوقعة | الإجراءات المحددة | الأهداف الإستراتيجية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهيئات الداعمة | | المؤسسات المسؤولة | | | | | |
| كردستان | العراق | كردستان | العراق | | | | |
| منظمات المجتمع المدني حقوق الإنسان / المنظمات غير الحكومية حقوق المرأة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المرأة واللجنة القانونية في البرلمان | المرأة واللجان القانونية في البرلمان، لجنة الموارد البشرية شبكة المنظمات النسائية غير الحكومية | وزارة العدل المجلس الأعلى للمرأة، اللجنة القانونية في البرلمان | وزارة حقوق الإنسان بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون المرأة، اللجنة القانونية البرلمان | ١. دليل على تحسن العدالة وأنظمة الأمن. | ١. تحسين أداء المجتمع العراقي لصالح العدالة وأنظمة الأمن. | ١. تعديل التمييزية في قوانين النساء وجعل تنغيذ القانون وفقا للمعايير والآليات الدولية لحقوق المرأة. | **1. اعتماد التشريعات التي تحترم حقوق الإنسان العالمية الأساسية لجميع النساء والرجال.** |
| اللجنة النسائية في البرلمانات، المرأة المجلس الأعلى، مجلس HR، المرأة المؤسسة، وشبكة، والمنظمة الدولية | اللجنة النسائية في البرلمانات، دولية وزارة شؤون المرأة، لجنة الموارد البشرية، والمرأة المؤسسة، شبكة، المنظمات الدولية والمحلية | اللجنة القانونية البرلمانية، وزارة العدل، وزارة الداخلية | اللجنة القانونية البرلمانية، وزارة العدل، وزارة حقوق الانسان | ٢. النقاش العام بودية أكثر بالنسبة للمساواة بين الجنسين. | ٢. انخفاض مستوى التمييز ضد المرأة. | ٢. تنقيح التشريعات التمييزية القائمة. | |
| منظمة المرأة، وكالة الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية | منظمة المرأة، وكالة الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية | المجلس الأعلى للمرأة، | وزارة شؤون المرأة، وزارة الموارد البشرية | ٣. إبراز UNSCR1325 في وسائل الإعلام. | ٣. المجتمع أكثر وعيا في موضوع العنف الجنساني والتمييز بين الجنسين. | ٣. تعديل القوانين التي تنتهك حقوق المرأة وتقديم التعديلات للحفاظ عليها. | |
| المجلس العالي للمرأة، وكالة الأمم المتحدة، منظمة المرأة | وزارة شؤون المرأة وكالة الأمم المتحدة، منظمة المرأة والمنظمات الدولية | وزارة العدل، اللجنة القانونية في البرلمان، | وزارة العدل، اللجنة القانونية في مجلس النواب، وزارة الموارد البشرية | ١. تزايد عدد الشكاوى. | ١. العنف ضد المرأة يخرج من الظل. | ١. تعزيز القانون في إطار العنف ضد المرأة. | **٢. إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي وتعزيز التشريعات.** |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المنظمات الدولية، وكالة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية | المنظمة الدولية، وكالة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية | المجلس الأعلى للمرأة، وزارة الأوقاف | وزارة شؤون المرأة، وزارة لحقوق الإنسان، وزارة الأوقاف | ٢. طبيعة النقاش العام. | ٢. تغيير العقليات والخفض من التسامح الاجتماعي فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة. | ٢. توعية واسعة النطاق للقوانين التي تنطوي على تمييز. | |
| المجلس الأعلى للمرأة، المجلس الموارد البشرية، المؤسسة النسائية المحلية | وزارة شؤون المرأة، لجنة الموارد البشرية، ومنظمة المرأة المحلية | وزارة العدل، والمنظمة الدولية، وكالة الأمم المتحدة | وزارة حقوق الإنسان، وزارة العدل. المنظمة الدولية، وكالة الأمم المتحدة | ٣. عدد الحالات على مستوى القضاء. | ٣. حصول النساء على المزيد من الثقة بالنفس للشكوى. | ٣. برامج تدريبية للقضاة بشأن التشريعات التمييزية. | |

**الركيزة 6 – حشد الموارد والرصد والتقييم – الهدف: تحظى عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة بالقرار ١٣٢٥ بدعم جميع الجهات الفاعلة؛ والمبادرة الأولى لخطة العمل الوطنية الخاصة بالقرار ١٣٢٥ تدعم الرصد الفعال للتنفيذ**

| الجهات المنفذة | | | | المؤشرات | النتائج المتوقعة | الإجراءات المحددة | الأهداف الإستراتيجية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهيئات الداعمة | | المؤسسات المسؤولة | | | | | |
| كردستان | العراق | كردستان | العراق | | | | |
| المجلس الأعلى للمرأة، حكومة إقليم كردستان<br><br>منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية | وزارات العمل وزارة شؤون المرأة اللجان البرلمانية | **وزارة الداخلية مجلس الموارد البشرية، لجنة المرأة في البرلمان** | وزارة شؤون المرأة بالتنسيق مع وزارة حقوق الإنسان، لجنة الموارد البشرية لجنة المرأة في البرلمان | ١. الوضع القائم وطبيعة عملية الرصد والتقييم. | ١. تفعيل الرصد والتقييم بفعالية. | ١. إنشاء آلية رصد وتقييم تنفيذ برنامج العمل الوطني من المشاركة الحكومية تمكين المجتمع المدني و(مبادرةNAP1325) والمستفيدين. | **١. تمكين نتيجة الإبلاغ المنحي وشفافية وتخصيص صندوق وطني ودولي.** |
| منظمة دولية، وكالة الأمم المتحدة، منظمة المرأة، المجلس **HR** | المنظمات الدولية، وكالة الأمم المتحدة، منظمة المرأة، لجنة الموارد البشرية | المجلس الأعلى للمرأة، وزارة الداخلية | وزارة شؤون المرأة، وزارة حقوق الإنسان | ٢. مشاركة عدد من المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق المرأة، والجهات الفاعلة المستفيدة من عملية الرصد. | ٢. إضفاء الطابع المؤسسي على الرصد التشاركي وآلية التقييم. | ٢. إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المنظمات غير الحكومية لحقوق المرأة في رصد وتقييم برنامج العمل الوطني. | |
| المنظمات الدولية، وكالة الأمم المتحدة، والمنظمات النسائية | المنظمات الدولية، وكالة الأمم المتحدة، والمنظمات النسائية | المجلس الأعلى للمرأة، وزارة الداخلية | وزارة شؤون المرأة، وزارة حقوق الإنسان | ٣. يتحسن لدى العامة الوعي المجتمعي بشأن المرأة والسلام والأمن وقضايا حقوق المرأة. | ٣. وجود وسهولة الوصول إلى تقارير موضوعية والكوادر المدربة في المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني. | ٣. تنفيذ برامج بناء القدرات للرصد والتقييم الفعال لبرامج العمل الوطنية وتطوير قدراتها في إعداد التقارير. | |
| المجلس الأعلى للمرأة والمنظمات الدولية، والمنظمات النسائية | وزارة شؤون المرأة، وزارة الموارد البشرية والمنظمات الدولية، والمنظمات النسائية | وزارة الداخلية، وزارة المالية | وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة المالية | ٤. عدد من لجان التنسيق / UNSCR1335 المدرجة في جدول الأعمال لجان المصالحة | ٤. توسيع وتنويع الدعم السياسي. | ٤. تشكيل لجان تنسيق على المستوى المحلي أو تنفيذ إضفاء الطابع المؤسسي من NAP1325 من خلال لجان المصالحة على الصعيد الوطني. | |
| مجلس-**NAP** النساء مبادرة عالية ١٣٢٥ المجلس الأعلى للمرأة | المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق المرأة وزارة شؤون المرأة | وزارة الداخلية، والمالية | وزارة التخطيط والمالية | ١. تخصيص ميزانية وبرامج التنفيذ السنوية. | ١. تتوفر لتنفيذ NAP1325 الموارد. | ١. دمج خطة العمل الوطنية في الخطط الدورية والقطاعية والميزانية والبرامج. | **٢. التمكن من رصد أموال محددة لبرنامج العمل الوطني.** |
| المنظمات الدولية، وكالة الأمم المتحدة المنظمات النسائية | المنظمات الدولية، وكالة الأمم المتحدة المنظمات النسائية | المجلس الأعلى للمرأة، المجلس HR | المرأة وحقوق الإنسان | ٢. عدد من الوكالات على استعداد لدعم NAP1325. | ٢. شركاء ووكالات تنمية الموارد لبرنامج العمل الوطني. | ٢. حشد الموارد من وكالات التنمية والمنظمات الشريكة والقطاع الخاص. | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجلس الأعلى للمرأة، المجلس HR والمنظمات الدولية | المنظمات الدولية، وكالة الأمم المتحدة المنظمات النسائية | وزارة الداخلية، المرأة المجلس الأعلى | وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الموارد البشرية | ٣. عدد من الجهات الراغبة في المشاركة في التنفيذ. | ٣. يتم تمكين التنفيذ الفعال. | ٣. تطوير آلية التنسيق على المستوى المحلي والوطني، التي تنطوي على الشركاء الوطنيين والدوليين في هذه العملية. | |

## موازنة خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن 1325

## 2014 - 2018

| فئات الميزانية | القيمة | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الركيزة 1** | | | | | | |
| الهدف الاستراتيجي 1 | 605 200 | 440 814 | 14 386 | 0 | 150 000 | 0 |
| الهدف الاستراتيجي 2 | 1 543 000 | 347 800 | 298 800 | 298 800 | 298 800 | 298 800 |
| **المجموع للركيزة 1** | **2 148 200** | **788 614** | **313 186** | **298 800** | **448 800** | **298 800** |
| **الركيزة 2** | | | | | | |
| الهدف الاستراتيجي 1 | 747 000 | 210 000 | 219 000 | 208 000 | 55 000 | 55 000 |
| الهدف الاستراتيجي 2 | 13 700 000 | 2 900 000 | 2 730 000 | 2 690 000 | 2 690 000 | 2 690 000 |
| **المجموع للركيزة 2** | **14 447 000** | **3 110 000** | **2 949 000** | **2 898 000** | **2 745 000** | **2 745 000** |
| **الركيزة 3** | | | | | | |
| الهدف الاستراتيجي 1 | 2 015 000 | 438 800 | 397 800 | 392 800 | 392 800 | 392 800 |
| الهدف الاستراتيجي 2 | 2 768 000 | 553 600 | 553 600 | 553 600 | 553 600 | 553 600 |
| **المجموع للركيزة 3** | **4 783 000** | **992 400** | **951 400** | **946 400** | **946 400** | **946 400** |
| **الركيزة 4** | | | | | | |
| الهدف الاستراتيجي 1 | 13 061 000 | 2 679 800 | 2 672 800 | 2 702 800 | 2 502 800 | 2 502 800 |
| **المجموع للركيزة 4** | **13 061 000** | **2 679 800** | **2 672 800** | **2 702 800** | **2 502 800** | **2 502 800** |
| **الركيزة 5** | | | | | | |
| الهدف الاستراتيجي 1 | 202 200 | 187 814 | 14 386 | 0 | 0 | 0 |
| الهدف الاستراتيجي 2 | 648 200 | 233 814 | 114 386 | 100 000 | 100 000 | 100 000 |
| **المجموع للركيزة 5** | **850 400** | **421 629** | **128 771** | **100 000** | **100 000** | **100 000** |
| **الركيزة 6** | | | | | | |
| الهدف الاستراتيجي 1 | 644 000 | 208 800 | 108 800 | 108 800 | 108 800 | 108 800 |
| الهدف الاستراتيجي 2 | 126 000 | 46 000 | 20 000 | 20 000 | 20 000 | 20 000 |
| **المجموع للركيزة 6** | **770 000** | **254 800** | **128 800** | **128 800** | **128 800** | **128 800** |
| **المجموع الإجمالي بالدولار الامريكي:** | **36 059 600** | **8 247 243** | **7 143 957** | **7 074 800** | **6 871 800** | **6 721 800** |

IRAQ

# NATIONAL ACTION PLAN

## FOR IMPLEMENTATION OF THE UNITED NATION SECURITY COUNCIL RESOLUTION 1325 WOMEN, PEACE AND SECURITY 2014 - 2018

FINAL DRAFT

# Contents

Contents ..... 1
1. Introduction ..... 3
2. Peace Process in Iraq and Women's participation ..... 5
3. Impact of armed conflict and invasion on women ..... 6
4. Constitutional, legal and policy provisions on women, peace and security ..... 7
   4.1 Constitutional Provisions ..... 7
   4.2 Legal Provisions ..... 7
   4.3 Policies, strategies and action plans ..... 10
5. National Action Plan ..... 11
   5.1. Participation of women in decision making processes ..... 11
   5.2. Protection, Security and Prevention ..... 11
   5.3. Promotion of women's rights ..... 12
   5.4. Social and economic empowerment ..... 12
   5.5. Legislation and law enforcement ..... 13
6. Implementation of the National Action Plan ..... 14
   6.1. Overall Objective ..... 14
   6.2. Specific Objectives ..... 14
   6.3. Main Principles and Pillars ..... 15
7. Institutional arrangement for the implementation of the Action Plan ..... 17
8. Resource Mobilization, Monitoring and Evaluation ..... 17
9. Budget ..... 18
   Annex NAP1325 Logframe with 6 Pillars ..... 18

**The Federal Government of Iraq and Kurdistan Regional Government have committed themselves to promote all efforts towards strengthening the role of women in the society. The implementation of United Nation Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security is an important part of this commitment. The national action plan (NAP) has been elaborated in order to implement the resolution by responding to the needs and interests of women in Iraq and the Kurdish region. The plan was drown in cooperation between the Ministry of Women's Affairs, Ministry of Interior and the Ministry of Defense in Baghdad, and Ministry of Interior and Women's High Council in Kurdistan and the Iraqi NAP1325 Initiative (I-NAP1325 Initiative), an initiative of women's rights organizations and networks across Iraq and Kurdistan.**

**This plan reflects the political will of the two Governments to cooperate with the women's rights civil society organizations for the benefit of all women. It is a part of the governmental effort to contribute to the regional stability and promote peace and justice. The Federal Government in Baghdad and Kurdistan Regional Government are committed to intensify their efforts to increase women's participation in the decision making, to provide protection to women and rehabilitation for abused women and to amend discriminatory for women legislation in pursue of enhancing and promoting gender equality in Iraq, regionally and globally.**

# 1. Introduction

It is our belief that human rights should be respected, reinforced and applied equally to all, without any discrimination based on gender, language, origin or religion, ideology or beliefs. Therefore, any violation of these rights or disregard of; any use of violence against women contradict these principles and human values of equality and endangers the society as a whole as well as its capacity to live in peace and achieve progress and development. Such violations lead to suffering and arbitrary coercion and deprive women of their individual freedoms, fundamental rights and dignity. Thus, societies and governments should condemn and prohibit in every possible way such violations, be it within the family or the community.

The United Nation Security Council Resolution (UNSCR) 1325 on Women, Peace and Security, October 2000, has been issued to put an end to all violations perpetrated against women during and after armed conflicts and wars, in conformity with other international women's rights instruments and treaties and the Universal Declaration of Human Rights. Women should be protected against any violation of their rights and they shall be enabled to have a full participation in decision making processes that shape their lives.

We believe that modern Iraqi society can reorganize social and family relations and guarantee the protection of women's rights and the participation of women in creating a safe society where all can live decently and in peace, and achieve justice and equality within social and familial environment; can harmonize laws and systems with universal norms and standards and realize the aspirations of the civil society towards reinforcing and promoting women's rights.

Human society cannot achieve its goals in development and progress if half of its members are exposed to discrimination and prejudice. When human beings are deprived of their freedom they lose their legitimacy, dignity freedom and will. The issue of equality between women and men is vital and inseparable from the development of the community and society as a whole. Empowering women and reinforcing their active participation in all fields of social, economic and political life is in itself a noble human goal in our contemporary world. Respecting human rights and achieving equality is an indicator of a society's development, and countries and societies live in a better state of peace and well-being when all their components enjoy equal rights and opportunities.

The Iraqi society and Iraqi women in particular, have suffered difficult conditions and catastrophes after several wars and economic sanctions that had a strong impact on women, and denied them – or at least partly led to denying them – access to their

fundamental rights. Even if door is wide open to women's participation and equality, it cannot become real unless there is a clear strategy and vision, an official apparatus and a legal structure to apply them; the axis being democracy, justice, equality and respect for human rights of women in order to provide an adequate social, educational and health system, ensure the participation of women and promote the peaceful advancement of society within the political and economic system.

There is a close relationship between the concept of empowering women into becoming autonomous and performing their social roles, and the provision of human security. It is thus necessary to integrate women in the efforts for peace and security in cases of post-armed conflict and crises, on the national and international level. Their participation and contribution to these efforts is a confirmation of their role as actors and not merely as victims of these conflicts.

The objectives of UNSCR 1325, increasing the participation of women in peace preservation and conflict resolution at all levels, incorporating the views of women in peace agreements, dealing with the impact of conflict on women, and protecting women from sexual abuse and criminalizing it –are still crucial and urgent. Despite some progress, a lot remains to be done. Accordingly, there is a need to give a new importance to the implementation of the Resolution through coordinated efforts on international and regional levels.

Recognizing this need, a Cross-Sector Task Force for development of a national action plan was formed by representatives from the executive and legislative authorities from the Federal Government in Baghdad and the Kurdish Regional Government, (KRG), and women's NGOs. National consultations, workshops and meetings were held in order to define the strategic objectives, specific actions, expected results, indicators, implementing agencies and time framework of this plan, reaching a common will to work for the advancement of peace and security in Iraq through enhancing the active participation of women in the process of construction and development of society, women being considered as equal actors in the process of developing the social and cultural environment.

The formulation of an action plan for women, peace and security and to launch it is the first step into putting regional and international decisions into practice.

The national action plan includes programs, projects and activities that were conceived so as to fulfill these strategic goals. The plan also encourages allocating resources, monitoring budgets and mobilizing local, regional and international support. International, regional and national experiences have proven that the role of civil society in the process of empowering women, identifying challenges and designing strategies is crucial, and form a lobbying groups on stakeholders and

monitor their performance, therefore the women's rights organizations are central partner in the promotion and protection of women's rights and the implementation of this national action plan.

## 2. Peace Process in Iraq and Women's participation

Iraqi Women have played an important part during times of armed conflicts and deterioration of social conditions. They have long struggled to maintain social order and ensure its sustainability. But despite their early involvement in the process of construction and development and the role they have played and are still playing in shaping the future of Iraq and preserving its identity and unity, and despite the sacrifices they have been making daily and willingly, they are still struggling on all levels to preserve the country, society and family while facing challenges that still question the right of women to equal access to leadership positions and consider national issues to be exclusively masculine, without any will to put that into question or reconsider it.

Women have participated very keenly to the political movement towards democracy building and strengthening, in both private and public sector, ever since its beginning in 2003. Iraqi women have also accessed the legislative branch –through international tools – yet there is an ongoing debate on the importance of involving women in negotiations and important meetings. Indicators of women's participation in leadership positions started going down day after day, reflecting the fragility of the democratic process and the extent of its efficiency: women occupied 6 ministerial portfolios out of 36 in the first transitional government, with none of them occupying one of the four sovereign positions. Women representation was of 11% in the Council of Ministers and 32% in the National Assembly, and when the Constitutional Committee was formed, only 9 out of 55 members were women.

The Iraqi House of Representatives was elected with the participation of 74 women in 2005, ie a ratio of 25,8%. But when the committee for modifying the Constitution was selected, women participation was only 2 out of 27, i.e. 7%. The regression of women's representation in the executive power was visible in the government with only 4 ministries headed by women, a figure that was further reduced to 3 with the withdrawal of the Minister of Women's Affairs. In the last elections (2010) women's participation reached 25%, and still they were not represented at all at the head of the legislative instances nor in the committee for peace and national agreements. Women's participation also regressed in executive power, with only one ministry being given to a woman the Ministry of Women's Affairs. There was also a regression

in women representation after a woman was in charge in the Ministry of Interior and the Ministry of Commerce at different stages. Moreover, there is a lack of gender equality in the position of University Chairs in Iraq and in non-governmental organizations.

In Kurdistan there was an improvement of women's participation in the legislative authority with 30%.

Women participation is an indicator of society's political freedom and democracy, and of social freedom given to women to participate and fulfill their role the way they should.

## 3. Impact of armed conflict and invasion on women

Women are very vulnerable during wartimes. In addition to the risk of being direct war casualties, they have to assume additional responsibilities. Caring for their household in such extremely difficult circumstances is sometimes aggravated by the death of the spouse or family members and the emotional and financial toll it takes. Because of the Iraqi patriarchal system, in the absence of a male relative, a woman lacks economic, physical and social protection and support. Already suffering from rapidly decreasing socioeconomic rights, "women and gender relations have been particularly hard-hit by economic sanctions (1990-2003), as well as by the recent war in 2003 and its ongoing violent aftermath." (Al-Ali: 2005).

Like many wars that have occurred in the second part of the 20th century, the Iraqi war did not take place on a distant war front: it was rather associated with the breakdown of order, livelihood systems and social norms, having a particular impact on women, both in their persons and in their socially constructed roles. Long-lasting wars have transformed the Iraqi society in diverse ways, not the least so economically.

Sexual assaults are part of the dangers faced by women in time of armed conflicts. Moreover, in a traditional society of Iraq, the victim suffers a double trauma: the assault itself, and the social stigma and shame associated with the assault.

Researchers have also found that domestic violence increases in the aftermath of military conflicts, making women war victims in yet another way. Violence against women is today on the rise due to various factors, engendered directly or indirectly by war.

# 4. Constitutional, legal and policy provisions on women, peace and security

## 4.1 Constitutional Provisions

The Iraqi constitution from 2005 refers in its preamble to the care for women and their rights, children and their issues and to spreading the culture of diversity. It stipulates in Article 14 equality before the law without discrimination on the basis of sex, and considers of Iraqi nationality everyone born to an Iraqi father or to an Iraqi mother (Article 18/2). Article 20 stipulates that the citizens, men and women have the right to participate in the public political affairs and to enjoy the political rights including the right to vote, elect and run for election. Article 29/2 has ensured the protection of motherhood, childhood and old age, and clause fourth has prohibited all forms of violence and oppression in the family, school and society. Article 30/1 has guaranteed for the individual, the family and namely the child and the woman, social security, health insurance and the basic requirements for living a free decent life that would provide for them a suitable income and housing. Article 37/3 has prohibited slavery, trading in slaves, women, children and sex.

Article 49/4 has stipulated that the electoral law shall aim at having women's representation of not less than the quarter of the number of parliamentarians.

However, Article 41 has stipulated that "Iraqis are free to adhere to their personal status according to their religion, sects, beliefs or choices. This entails the dispersion of the legal provisions that are applicable to the Iraqis in their personal status, and the application of the rules and religious rulings of every sect, doctrine or religion to its followers.

The constitution has stipulated the necessity of issuing laws to complement it and to regulate important matters it referred to, such as the freedom of expression, the freedom of the press, of assembly, of peaceful demonstration and the freedom to establish associations and political parties. It also stipulates the prohibition of violence, oppression at home, work and school. However, these laws have not been issued till now, despite the considerable importance to pass them in the current phase, namely the law of political parties, and the necessity to include in it a meaningful and appropriate representation of women in the formed parties.

## 4.2 Legal Provisions

Several legal actions towards strengthening women's participation have been approved by the government. An anti-trafficking law was approved together with the formation of the Federal Committee of several ministries to implement the 2012 adoption of law on "compensation for victims of terrorism and the martyrs of the

army and police". A law allowing women to work in the security services (Ministry of the Interior and the Intelligence) has been adopted. Furthermore an action plan has been implemented, leading to the Ministry of Environment removal the mines in the territory of previous wars. Under discussion is the change of the prison system and the establishment of modern prisons for women and men and many local initiatives take place to raise awareness of the contents of Resolution 1325.

However discrimination in law still exists. The Iraqi ordinary legal system has included several discriminatory provisions against women, namely in the punitive aspect. The Iraqi valid penal code has considered that the husband's disciplining his wife is a form of using his right, as it considered it to be a reason for allowing it. Article 41 has stipulated "shall not be considered a crime, if the deed has occurred while using a right stipulated by law, and is considered a use of that right: - #1) "the husband disciplining his wife, and the disciplining by the parents, the teachers, and similar people of minor children within the limits stipulated by the Sharia, the law or the customs". This has allowed the husbands to attack their wives using all forms of beating and insults with the pretext of discipline, within the limits of what is permissible by the Sharia and the customs too, except in Kurdistan where this article was amended in 2001.

It punishes the wife for committing adultery wherever the crime has taken place, and it punishes the husband for adultery, only if it occurs in the marital home, in accordance with Article (377) of the penal code.

The penal code does not criminalize the husband's incitement of his wife to commit adultery, unless she really does commit adultery, thus placing her under the mercy of his pressures until she commits adultery. It omits to criminalize the man's incitement of females close to him other than his wife to commit adultery, and does not accompany the freedom restricting punishment with a financial penalty in a crime that has an economic objective rather than anything else.

Article 398 necessitates dismissing the claim or dropping the lawsuit in the crimes of rape, forced homosexuality and molestation and the halting of the investigation therein, and all the other proceedings against the accused, if a correct marriage is concluded between the perpetrator and the victim. If a verdict has been rendered, the execution is halted, and the lawsuit shall not resume its proceedings nor its implementation, unless the marriage contract ended with a divorce initiated by the accused husband without a legitimate reasons, or with a divorce ruled by the court for reasons related to the husband's mistake or misbehavior, before three years have elapsed following the halting of the proceedings. This means that the law gives the raped and assaulted women as a present to the perpetrator, and it rewards him

rather than punishes him, which would encourage the spreading of crimes and the violation of the rule of law, and wastes the wisdom of the punitive laws in realizing the public and private deterrence, and is unfair to the victims of rape and harassment as it throws them into the houses of their tormentors in highly complicated and dangerous social conditions, instead of providing them with protection and reintegrating them into the society.

The penal code has reduced the punishment in an exaggerated manner to imprisonment between (24hours - 3hours) only, in a form of honor crimes, if the husband were to surprise his wife or of his female relatives in a state of adultery or while in bed with her partner, and killed them instantly, or either of them, or assaulted them or either of them in a manner that led to his death or caused him permanent disability. The law in this provision shall be a tool for encouraging the commitment of such ugly crimes, and for the continuation of women killing for social reasons or to adhere to outdated customs and traditions, while the law is expected to stand against them and to work to change them instead of condoning them and encouraging their keeping.

The Iraqi judiciary has long resorted to jurisprudence to consider murder, attempted murder, or assault, to "wash away the disgrace", a mitigating legal excuse, as being an honest motive for committing the crime, and has reduced the punishments of the crimes that were committed to "wash away the disgrace" in accordance with Articles 128, 130 and 131 of the penal law to exaggerated limits, which enhanced the escalation of these crimes, and cemented and stabilized the permanent nature of the customs and the outdated social values related thereto.

Clause 2 of Article 4 of the anti-terrorism law no. 13 for the year 2005 has punished by life imprisonment, everyone who intentionally conceals any terrorist action or harbors a terrorist with the aim of covering up for him. The provision has treated on an equal footing, in criminalization and punishment, the people that are closely connected to the accused, such as his wife, mother or sister and others, differently from the approach that the penal law has followed in excluding the people close to him from criminalization and punishment in such cases.

The penal law did not criminalize sexual harassment except through public provisions that do not absorb all its forms. Moreover, the valid law no. 71 for the year 1987 has neglected to deal with sexual harassment in the workplace, and did not impose any measures to prohibit it or deal with it.

The personal status law no 188 for the year 1959, even though it is considered an advanced law, compared to the laws of the Arab region, does still consider marriage by coercion to be a true marriage if consummated (Article 9/1), and allows for

polygamy against concessional terms (Article 3/5,6,7), and still permits the marriage of minor girls under eighteen years, and does not grant the wife the right to use al-Kulu' divorce against her husband, if she no longer tolerates living with him, such as the laws of several other countries of the regions do, and establishes the right of the husband – in the event that he has divorced his wife a revocable divorce – to take her back as a wife, against her will (Article 30, 8/1). Even though the said law grants the custody of the child to the mother (Article 57), the Iraqi law does not give her any role in the upbringing, in the event of the existence of the father. The father solely and exclusively has custody of the little one, whether the custody was related to the person, such as enabling his marriage or to money, such as administering the properties of the little one (Article 27 of the law of minors' care number 78 for the year 1980 amended)

The Kurdistan region of Iraq has remedied with regional laws many discriminatory loopholes against women from what has been previously mentioned. However federal laws are valid throughout the remaining parts of Iraq and they remain unchanged.

Even though Iraq has ratified the CEDAW agreement and the CRC agreement, it did not take the full steps towards fulfilling its obligations under them and lifting the reservations.

## 4.3 Policies, strategies and action plans

In Iraq there are two strategies that have been discussed for some years now:

1. Anti-violence against Women Strategy(Adopted and Approved)

2. Advancement of Women Strategy (Adopted but doesn't Approved till now).

The Strategy on Anti-Violence against Women was adopted in 2013, while the strategy on the Advancement of Women is still pending. However, both strategies are lacking budget for their implementation.

The KRG has adopted an anti-violence strategy and is also working on a strategy for the advancement of women. No budget implies here either.

The domestic violence law in KRG deals in its many articles with violence against women, among them Article 128, 141, 377 from the Penal Code and Article 125 from the Personal Status Law N188 /year 1959.

In this sense the NAP1325 is a complimentary action plan to the already existing efforts by the government.

# 5. National Action Plan

## 5.1. Participation of women in decision making processes

The NAP1325 complements the other strategies in Iraq and Kurdistan in order to provide concrete measures for ensuring women's proportional representation. There is a quota of 25% for women, but women continue to suffer social injustice by being grossly under-represented and even completely absent in all decision making bodies and authorities that make decisions related to their lives in the legislative, executive, judicial spheres.

Women are absent in security, media, business. In addition women have been absent from all the reconciliation committees on local level. At the level of civil peace the role of women is limited to the civil society organizations and/or non-formal groups. Even if women hold some positions in formal institutions, their loyalties to their parties or religious groups restrain them from contributing fully and meaningfully to peace. It is still difficult for them to make their voices heard when it comes to women's rights. Political parties are lacking gender equality policies to ensure women's participation in their parties, including on high decision making level. There is a general lack of understanding of the importance of women's participation in formulating legislation, policies and political decision making.

A proportional representation will enable women's increased performance and participation in political and public life, thus paving the way in the long run for raising of women's rights on the political agendas and enabling women's full participation in all resolutions of conflict, increasing the possibility of searching for non-violent ways of solving them and taking women's rightful place in all peace negotiations.

## 5.2. Protection, Security and Prevention

Violence against women, including sexualized violence, the silence around it, together with the taboos and social perceptions of women as objects have been raised as some important barriers to providing security for women and girls from gender based violence. The impunity for crimes committed against women's rights during peace and armed conflict needs to be seriously addressed. Women live in constant fear of violence and abuse of their dignity and do not have access to justice.

Even if Iraq and Kurdistan have adopted strategies and plans to combat violence against women, there is a long way to go to abolish discriminative laws that legitimize it. The institutions with which women victims of violence come into a direct contact after being abused – police, hospitals, courts, are lacking knowledge and awareness on the problem and therefore the victims are often accused for being violated. As

social silence and acceptance is still surrounding the problem, there is no gender segregated statistics and no available State statistics demonstrating the real proportion of the problem. After the war, millions of women have remained widows, subject to sexual abuse and rape, trafficking for the purpose of sexual exploitation, without access to justice.

The existence of few safe houses is not enough to provide services for the victims. In addition, the staff working there is often lacking knowledge on the roots of gender based violence and therefore the provided services are not always of best quality for victims.

## 5.3. Promotion of women's rights

Promotion of women's rights in Iraq and Kurdistan involves diverse actors and sectors and requires a transversal approach, channels of communication among the ministries and institutions, and a sustainable dialogue and partnership between them and the women's rights organizations, who dedicate themselves to put an end to the discrimination of women. It is necessary to conduct women's rights promotion programs in order to ensure the enjoyment of equal access of women and men to resources and opportunities during the transitional period of recovery. The NAP proposes programs directed towards improving representation and participation of women in all fields of life, addressing and reducing violence against women and ending impunity for perpetrators. An important work also includes raising awareness, empowering women and enhancing their capacities through rights based approach, as well as combatting gender discrimination in the media.

## 5.4. Social and economic empowerment

The collapse of the social security network in Iraq, due to sanctions, war, conflicts and the decline of the rule of law has impacted the social and economic status of women. Iraqi Constitution states that women enjoy equal rights to employment without discrimination, but Iraqi legislation itself contains discriminative laws, which limits women's economic choices. Female heads of households and other vulnerable groups as the poor, the unemployed, the widows, and the internally displaced, lack access to financial resources and social benefits like social security, pensions, and food distributed through the Iraqi government's system. This NAP will enable the revision and actualization of the support policy to these most vulnerable segments of the society.

Some laws (Personal Status Law and Penal Code) perpetuate gender stereotypical roles of women and men hindering women's inclusion in the Iraqi economy. Various reports show that the numbers of impoverished female heads of households is on the

rise. Iraqi women still lack equal access to resources which make the face of poverty predominantly female.

## 5.5. Legislation and law enforcement

A lift-off the discriminatory provisions against women is needed in order to ensure in the long run women's participation in public and political life, grant them an appropriate and meaningful role in the decision making processes and positions, promote their equal rights, and reinstate their socio-economic role. The following suitable solutions should be adopted to remedy the defect in the Iraqi legal system:

- Abrogating Article 41 of the constitution from the framework of the constitutional amendments that are to be introduced to the valid Iraqi constitutions for the year 2005.
- Expediting the enactment of laws that complement the constitution, such as the law of political parties, social security and protection from domestic violence, subject to ensuring the full participation of women in public and political life, empowering them and promoting their rights.
- Introducing of Quota of not less than 30% of women representation in all decision making positions.
- Abrogating Article 41/1 of the Penal Code.
- Introducing a provision whereby courts will be prohibited from considering the washing-off of the shame, known as "honor crimes" an honorable motivation to commit the crimes, as being a mitigating legal excuse.
- Abrogating Article 377 of the Penal Code
- Amending Article 380 to ensure the criminalization of incitement to adultery without waiting for the occurrence of adultery, and expanding its scope, to include the incitement of Mahram relatives (sister, daughter, mother, ant, wife) to commit adultery, and imposing a more strict freedom-restricting-punishment, and adding financial punishment to it.
- Abrogating Article (398) of the Penal Code.
- Abrogating Article (409) of the Penal Code
- Excluding the people close to the accused from the criminalization of the act of not disclosing information about the accused of terrorism and covering-up for him, especially the mother, wife, sister and grandmother.

- Criminalizing of sexual harassment in the work place, and forcing the employers to take measures to prevent it and deal with it.
- Stipulating that marriage by coercion is invalid even if consummated.
- Total prohibition of polygamy.
- Prohibiting the marriage of young girls below eighteen, and imposing strict punishments for their marriage outside court before they are eighteen years.
- Granting the wife the right of Khulu' even if it's against her will.
- Preventing the return of the revocable divorced wife to her husband against her will.
- Making the custody of the child, regardless the person or the money, jointly shared by both parents.
- Reviewing the Iraqi laws pertaining to women in the light of Iraq's commitments under the international conventions it ratified, and identifying the gap between them, as well as taking the necessary procedures to legislate national laws that respond to these commitments.

# 6. Implementation of the National Action Plan

## 6.1. Overall Objective

This national action plan for the implementation of the UNSCR1325 strives to contribute to building and sustaining peace and security in Iraq through enhancing partnerships with civil society and judiciary towards achieving equality between women and men and social justice in all spheres of life to allow women to play their equal role.

## 6.2. Specific Objectives

- Increase of the effective and proportional participation of women in decision-making positions on local and national level, in all reconciliation committees and peace-building negotiations.
- Increase quota by not less than 30% on all levels: executive, legislative and judiciary and in the local communities as an affirmative action to allow women to play their role in decision making.
- Harmonization of national legislation with international standards and mechanisms for women's human rights, including UNSCR1325, annulling or

amending laws which violate women rights and promulgating/enacting legislations that protects and promotes them.

- Empowerment of women and strengthening of their capacity through right-based approach.
- Integration and mainstream gender in in all policies and processes related to conflict prevention, conflict resolution and peace-building in Iraq.
- Contributing to the elimination of violence against women and to the providing of safe houses for the victims.

## 6.3. Main Principles and Pillars

In order to achieve the above objectives the plan is structured around six pillars Participation, Protection and Prevention, Promotion, Social and Economic Empowerment, Legislation and Law Enforcement and Resource Mobilization. Each pillar has its objective and strategic objectives with corresponding specific actions, expected results and indicators as well as the responsible actors and a timeframe. The plan has also developed a budget for each action. This plan tackles the following principles and pillars:

### Pillar 1 – Participation

The overall objective of this pillar is: Increase influence of women and women's right approach in negotiation, civil peace and in political decision making. It has two strategic objectives:

- Develop mechanisms to ensure sustainable effective and proportional participation of women in decision making positions (legislative, executive, judicial) on local and national level and
- Ensure sustainable effective and proportional participation of women in all reconciliation committees and peace building negotiations

These objectives will be achieved by six major specific actions.

### Pillar 2 – Protection and Prevention

The overall objective of this pillar is: Improve the living conditions of women and ensure their rights and services and access to them therewith. Its strategic objectives are:

- Integrating women's rights in the justice and security system to address and reduce violence against women and end impunity for perpetrators;

- Protection of women from GBV and providing the victims and survivors of violence means for their rehabilitation and reintegration into the society during and after the post-conflict transitional period.

These objectives will be reached through ten major actions.

### Pillar 3 – Promotion

This pillar has an overall objective: Integration of UNSCR1325 on a national level. The strategic objectives are:

- Gender integration and mainstreaming in all policies and processes related to conflict prevention, conflict resolution and peace-building in Iraq;
- Raising awareness, empowering women and enhancing their capacities through rights based approach.

These objectives will reached through six major actions

### Pillar 4 – Social and Economic Empowerment

This pillar's overall objective is: Women in Iraq have better economic conditions and are more independent. This pillar has one strategic objective:

- Ensure the enjoyment of equal access of women and men to resources and opportunities during the transitional period.

It will be achieved through eight actions.

### Pillar 5 – Legislation and Law Enforcement

The overall objective of this pillar is: Harmonization national legislation with international standards and mechanisms for women's rights, including UNSCR1325, annulling articles which violate women rights and promulgating/enacting legislation that protects and promotes them.

The strategic objectives of this pillar are:

- Adopting legislation that respects the basic universal human rights for all women and men;
- Ending impunity for perpetrators and enhancing legislation.

These objectives will be achieved by implementing six major actions.

### Pillar 6 – Resource mobilization, Monitoring and Evaluation

The overall objective is: Implementation of NAP1325 has the support of all actors and I-NAP1325 Initiative supports effectively its monitoring. This pillar has two strategic objectives:

- Enabling result oriented and transparent reporting and allocation of fund nationally and internationally
- Enabling tracking of concrete funds for NAP.

Seven major actions will enable the reaching of the objectives of this pillar.

## 7. Institutional arrangement for the implementation of the Action Plan

The Task Force NAP1325 is responsible to enact the mechanism envisioned in the NAP and its budget to coordinate the implementation of the NAP through adopting an internal structure with clear responsibilities and duties. It is responsible for the coordination and cross sector cooperation for the implementation of NAP.

## 8. Resource Mobilization, Monitoring and Evaluation

The continuous conflicts and violence have affected the national economy and have economically weakened the management of resources that in itself has emerged as a big challenge in the course of transformation of conflicts. Economic resources have to be allocated for the compensation and reparation for addressing the impact of the armed conflict. Therefore, it is necessary to mobilize and generate resources for the purpose of conflict management, transformation and social reintegration. The NAP 1325 has a budget that facilitates this mobilization on national and international level as it allocates concrete estimated amounts for each activity under pillar and for each year. These resources have to be managed and mobilized; they have to be monitored through a thoroughly elaborated M&E plan to be elaborated by the internal structure (see above).

The pillars propose activities and programs addressing concrete needs of women that shall be implemented through their direct involvement, through change of legislation and through proactive approach on behalf of the Federal government and the KRG.

## 9. Budget

### Annex NAP1325 Logframe with 6 Pillars

## Pillar 1 – Participation - Objective: Increase influence of women and women's right approach in negotiation, civil peace and in political decision making

| Strategic Objectives | Specific Actions | Expected Results | Indicators | Implementing Agencies | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | Responsible Agencies | | Supporting Agencies | |
| | | | | Iraq | Kurdistan | Iraq | Kurdistan |
| **1. Develop mechanisms to ensure sustainable effective and proportional participation of women in decision making positions (legislative, executive, judicial) on local and national level.** | 1. Review and amend existing policies (security, civil service) to promote women's participation on local and national level. | 1. Improved legislation and standard of policy and enhanced status and role of women. | 1. Number of women and presence of women's rights in formal peace building structures/process in Iraq. | Ministry of Interior and Ministry of Defense | Ministry of Interior | Legal Committee in the parliament INAP1325 Local IFE-EFI | Legal Committee in the parliament INAP1325 IFE-EFI Local |
| | 2. A national campaign to promote fair representation and participation of women by 50% and with a focus on the political parties as an influential factor in the decision-making. | 2. More women occupy senior positions in decision making positions and formal peace building, favoring women's rights. | 2. Number of policies and laws enhancing women's participation that have been enacted canceled or amended. | Ministry of Women and Planning (Ministers Council or Prime minster office) | Women High Council (Ministers Council or Prime minster office) | High Commission of HR; President Office; Women committee in the Parliament I-NAP1325 INGOS and the UN agencies | Committee for Women's Issue in Prime Minister office; Women Committee in the parliament, (Human Right Board) |
| | 3. Provision of gender trainings and capacity building for women candidates and raise public awareness. | 3. Gender-sensitive policies in terms of employment in the government and the security sector. | 3. Percentage and position of women in the legislative, executive and judicial bodies, reconciliation committees. | Ministry of Women Affairs, Ministry of HR, | Women High Council, | INGOs and UN | INAP1325 INGOS and UN agencies |
| **2. Ensure sustainable effective and proportional participation of women in all reconciliation committees and peace building negotiations** | 1. Provision of gender trainings on UNSCR1325 and women's participation in peace building for the government, and security institutions (civilian and military), and Special Forces on level: Head of department/ manager | 1. Improved status of women and women's rights in the State authorities and political sphere. | 1. Number/percentage of elected women in high decision making position. | Ministry of Women and Ministry of Interior and Defense | Women High Council and Ministry of Interior | Ministry of Women, CCHR INAP1325 | Women High Council, HR Board |
| | 2. Allocation of gender experts in senior positions in the three authorities and all ministries, with a status of no less than the level of general manager. | 2. State authorities and integrate women's rights, UNSCR1325 and women's issues in their work. | 2. Number /Percentage and status/position of women in the ministries and the security and defense sector; | Prime Minister and Presidential Office | Prime Minister and a Presidential Office | Ministry of Women | Women High Council, UN |
| | 3. National meeting of the reconciliation committees on UNSCR 1325 with the purpose to elaborate a gender charter and including women in the reconciliation committees. | 3. Reconciliation committees have women and have integrated UNSCR1325 and women's issues in their work. | 3. Number /Percentage and status/position of women in the reconciliation committees. | Prime Minister Office | Prime Minister Office and | Ministry of Women's Affairs Interior and Defense, | Women High Council and Ministry of Interior |

**Pillar 2 – Protection and Prevention - Objective: Improve the living conditions of women and ensure their rights and services and access to them therewith**

| Strategic Objectives | Specific Actions | Expected Results | Indicators | Implementing Agencies | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | Responsible Agencies | | Supporting Agencies | |
| | | | | Iraq | Kurdistan | Iraq | Kurdistan |
| **1. Integrating women's rights in the justice and security system to address and reduce violence against women and end impunity for perpetrators.** | 1. Capacity building for institutions - police/security training on GBV. | 1. Strengthened justice and security system to prevent and protect women from gender based and sexual violence. | 1. Level of knowledge on GBV and number of cases addressed. | Ministry of Interior and Ministry of Defense | Ministry of Interior | Ministry of Women, HCHR EU and UN, INAP1325, IFE-EFI | Women High council HR Board, EU and UN, INAP1325 IFE-EFI |
| | 2. Amendment of the rape legislation to preserve dignity and confidentiality. | 2. Women's preserve dignity and protect their personal freedom: freedom of travel and movement, physical privacy and integrity and confidentiality of correspondence. | 2. Number and essence of legal provisions and laws amended in the family law and penal code. | Ministry of Justice and Judicial Council, Ministry of Interior | Ministry of Justice and Judicial Council, Ministry of Interior | Legal and HR Committee Parliament INAP and IFE-EFI | Legal and HR Committee Parliament INAP and IFE-EFI |
| | 3. Amendment of legislation on VAW (PSL and Penal Code) to ensure women's rights and to compensate the victims of violence. | 3. Women have access to justice via legislation that criminalizes VAW. | 3. Formulation of laws pertaining to compensation and VAW. | Ministry of Justice and Judicial Council, Ministry of Interior, Legal Committee NP | Ministry of Justice and Judicial Council, Ministry of Interior, Legal Committee NP | Ministry of WA Women Committee in Parliament And NGOs HC HR, INAP | Women High Council, HR Board INAP |
| | 4. Amendment of the Act of Federal Ministry of Labor on shelters, taking the example of Law 2 /2011 in KRG. | 4. Improved knowledge on all forms of GBV. | 4. Number of investigated cases and number of women that receive legal protection. | Ministry of Labor and Social Affairs | Ministry of Labor and Social Affairs and Interior Ministry | Legal committees in the national parliaments and Women and social committees in the parliament | Legal committees in the national parliaments and Women and social committees in the parliament |
| | 5. Create a commission on monitoring implementation of legal changes recommended in the NAP | 5. Monitoring of the implementation of women's rights legislation | 5. Number of investigated cases and nature of decision | Ministry of Women Affairs Ministry of Justice | Women High Council Ministry of Justice | Ministry of Women Affairs Ministry of Justice | Ministry of Women Affairs Ministry of Justice |
| | 6. Introduce and develop gender based statistics. | 6. Better knowledge and information on existing discrimination | 6. Evidence of improved gender segregated statistics in police, hospitals, and judiciaries. | Ministry of Planning (Interior ministry) | Ministry of Planning Council of Ministers in coordination (Interior ministry) | High Commissioner of Human Rights, UN Interior ministry | High Commissioner of Human Rights, UN Interior ministry |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2. Protection of women from GBV and providing the victims and survivors of violence means for their rehabilitation and reintegration into the society during and after the post-conflict transitional period.** | 1. Identifying the actual women affected by the conflicts, widows, victims of trafficking and prostitution. | 1. Women victims of the conflicts have access to free legal advice and services. | 1. Number of existing services/centers /shelters for social and legal protection. | Ministry of Interior, Ministry of Social and labor | Ministry of Interior Ministry of Social and labor | Ministry of Women, NGOS, INAP1325 | Women High Commission, NGOs, INAP |
| | 2. Establishing separate cells for women's cases and providing free legal services. | 2. Decreased rate and number of crimes against women and reducing violence against them. | 2. Number of women who receive legal and psychological services. | Ministry of Justice, Interior Ministry, Women Affairs | Women High council, Interior Ministry, ministry of Justice | Ministry of Women Affairs INAP, NGOS, Bar Association | Women's High Commission Rights/Women's Rights NGOs, Bar Association |
| | 3. Establishing shelters and safe spaces for psychosocial support and free legal services for women victims of violence in accordance with international standards. | 3. Women receive better services by the NGOs and institutions they meet. | 3. Number of training programs and number of participants. | Ministry of Justice and Ministry of Labor, WR NGOS, UN, International Organizations Members of Parliaments | Ministry of Justice and Ministry of Labor, WR NGOS, UN, International Organizations Members of Parliaments | WR NGOS, UN, International Organizations Members of Parliaments | WR NGOS, UN, International Organizations Members of Parliaments |
| | 4. Develop trainings programs on GBV and UNSCR1325 for women's NGOs and professionals (judges, doctors, social workers) who work directly with victims. | 4. Improved skills, services and knowledge on GBV | 4. Number training programs and level of awareness of the involved personal | Ministry of Labor and Social Affairs, Women Ministry of Education and Women /Justice | Women High Council, Ministry of Labor and Social Affairs | WR NGOS, UN, International Organizations Members of Parliaments Human Right commission | WR NGOS, UN, International Organizations Members of Parliaments Human right board |

## Pillar 3 – Promotion - Objective: Integration of UNSCR1325 on a national level

| Strategic Objectives | Specific Actions | Expected Results | Indicators | Implementing Agencies | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | Responsible Agencies | | Supporting Agencies | |
| | | | | Iraq | Kurdistan | Iraq | Kurdistan |
| **1. Gender integration and mainstreaming in all policies and processes related to conflict prevention, conflict resolution and peace-building in Iraq.** | 1. Introducing gender mainstreaming on the governmental level: political analyses, policy making and communication, related to peace building. | 1. Gender based approach is introduced. | 1. Number of engendered policies and programs. | Ministry of Education Women Affairs Human right ministry | Media Women high council, Human right board Commission | Members of the Parliaments Women committee in parliament, HR Commission | UN and International And Local Women Organizations |
| | 2. Appointing focal persons on central level and in all reconciliation committees to build capacities on UNSCR1325. | 2. Policies related to conflict resolution and peace building engendered. | 2. Number of focal persons appointed on national and local level. | Ministry of Labor, ministry of Women affairs | Prime Ministry Office Women high council | Civil Society Ministry of Human Right | Ministry of Interior Civil Society, HR Board |
| | 3. Reviewing governmental policies and political party programs to include capacity building on Women, Peace and Security. | 3. Increased knowledge and awareness of the concerned ministries on UNSCR1325 on Women, Peace and Security. | 3. Creation of programs and changes in the existing programs and policies. | Ministry of Communications and Interior Ministry, Defense, Women affairs | Women High council, Interior | Human Rights/Women's Rights NGOs | Women NGOS International organization |
| **2. Raising awareness, empowering women and enhancing their capacities through rights based approach.** | 1. Awareness raising and advocacy campaigns for introducing gender mainstreaming and addressing gender stereotypes in education and media. | 1. Women and men, and in particular affected women and girls receive information on GBV, gender equality and instruments that promote women's rights. | 1. Number of schools and universities that have incorporated programs on UNSCR1325 and rights based approached. | Ministry of Education, and high education Ministry of Women affairs | Communications and Media Commission in coordination with women high council | WR NGOS, UN, International Organizations Members of Parliaments | WR NGOS, UN, International Organizations Members of Parliaments |
| | 2. Reviewing the educational curricula in schools and universities in order to include gender perspective. | 2. Women and girls are aware about their rights. | 2. Number of campaigns and programs. | Ministry of Labor and Ministry of education, Ministry of Women Affairs | Ministry of Labor and Ministry of Education, Women High council | WR NGOS, UN, International Organizations | WR NGOS, UN, International Organizations |
| | 3. Training in schools targeting not only women and girls, but also men and boys, to foster positive attitudes and behavior and ensure changes in behavior with regard to women's rights and fundamental freedoms. | 3. Men are aware about women's rights and human rights and gender discrimination. | 3. Number of women and men, girls and boys reached out through awareness raising programs and campaigns. | Ministry of Labor and Ministry of education, Ministry of Women's Affairs, Ministry of Human right | Ministry of Labor and Ministry of education, Women High council | Human Rights/Women's Rights NGOs HR Commission | HR, NGOS, HR Board |

**Pillar 4 – Social and Economic Empowerment - Objective: Women in Iraq have better economic conditions and are more independent**

| Strategic Objectives | Specific Actions | Expected Results | Indicators | Implementing Agencies | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | Responsible Agencies | | Supporting Agencies | |
| | | | | Iraq | Kurdistan | Iraq | Kurdistan |
| 1. Ensure the enjoyment of equal access of women and men to resources and opportunities during the transitional period. | 1. Awareness raising and advocacy activities towards local communities, government and international donor community. | 1. Improved economic status of women. | 1. Percentage of women living below the poverty line. | Ministry of Labor and Social Affairs, Ministry of Planning, Ministry of Women, | Women High council, Ministry of Labor and Social Affairs, Ministry of Planning, | Local non-governmental organizations & international | UN Agencies Local Women NGOS, network |
| | 2. Enacting policies providing equal opportunities for women and men in social, economic and political fields. | 2. Reduced poverty and unemployment rates for women. | 2. Employment rate as per gender segregated statistics. | Ministry of Planning, ministry of Women affairs, Social and labor Ministry | Ministry of Finance and the interior of the Supreme Council for Women's high Council Affairs in the province, Social labor Ministry | Local non-governmental organizations & international | Local non-governmental organizations & international |
| | 3. Identifying government intervention and reviewing the pension law for women for disabled and displaced women. | 3. Vulnerable women experience better level of security in employment. | 3. Number of the widowed and displaced women who benefit from governmental policies. | Ministry of Human Rights In coordination with the Ministry Planning, Social and labor | Ministry Planning, Social and labor | Ministry of Women affairs Local non-governmental organizations & international | Women High Council, UN agency Local non-governmental organizations & international |
| | 4. Introducing employment policies, allocating small project grants for establishment and development of cooperatives to support widows, especially those heads of households. | 4. Women have better access to resources and freedom. | 4. Number of widowed women who benefit from project grants. | Ministry of Social and Labor, Ministry of Planning, Province council | Ministry of Social and Labor, Ministry of Planning, Province council | Ministry of Social and Labor, Ministry of Planning, Province council | Women High Council, UN agency Local non-governmental organizations & international |
| | 5. Updating government support to victims of war and human trafficking. | 5. Better services for victims of trafficking and improved governmental policy. | 5. Governmental policy and level of care for victims. | Ministry of Health, Human right Ministry | Ministry of Health, Interior Ministry | Women affairs ministry, Human right commission, International and local Organizations | Women high council, Human right Board, International and local Organizations |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 6. Reviewing and accelerating the adoption of the Social Security Act for workers and Labor Law to ensure the rights of working women. | 6. Women have better working conditions and higher level of independence. | 6. Percentage of women entering to market and working conditions. | Ministry of Social Labor, Ministry of Women Affairs, Legal Committee in Parliament | Ministry of Social Labor, Women high council, Legal Committee in Parliament | Women affairs ministry, Human right commission, International and local Organizations | Women high council, Human right Board, International and local Organizations |
| | 7. Designing rights based programs for street children, minors and orphans. | 7. Protection of children-orphans, street children and minors - from all types of exploitation. | 7. Number of dropped out children who have returned to schools; rate of child labor. | Ministry of Social and Labor, Human right ministry | Ministry of Social and Labor, Human right board | UNICEF, HR commission, international and local org | UNICEF, HR commission, international and local org |
| | 8. Involving the private sector and civil sector to support and empower housewives and uneducated women and girls, creating channels to allow them enter the labor market. | 8. Decrease rate of unemployment among vulnerable women. | 8. Number of programs and rate of employment. | Ministry of Social and Labor, Ministry of Planning, Ministry of Trade, Ministry of Finance | Ministry of Social and Labor, Ministry of Planning, Ministry of Trade, Ministry of Finance | Ministry of Women affair, Province council, Business association International org , | Women High Council, Province council, Business association International org , |

**Pillar 5 – Legislation and Law Enforcement - Objective: Harmonization national legislation with international standards and mechanisms for women's rights, including UNSCR1325, annulling articles which violate women rights and promulgating/enacting legislations that protects and promotes them**

| Strategic Objectives | Specific Actions | Expected Results | Indicators | Implementing Agencies | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | Responsible Agencies | | Supporting Agencies | |
| | | | | Iraq | Kurdistan | Iraq | Kurdistan |
| **1. Adopting legislation that respects the basic universal human rights for all women and men.** | 1. Amending discriminative for women laws and make law enforcement in accordance with the international standards and mechanisms for WR. | 1. Improved functioning of the justice and security systems Iraqi society for the benefit of all. | 1. Evidence of improved justice and security systems. | Ministry of Human Rights In coordination with the Ministry of State for Women's Affairs, Pearlman Legal Committee | Ministry of Justice Women High Council, legal Committee in the Parliament | Women and legal Committees in the parliament, HR commission Women NGOS Network | Civil Society Organizations Human Rights/Women's Rights NGOs UN and International Organizations Women and legal Committee in parliament |
| | 2. Revising of existing discriminative legislation. | 2. Decreased level of discrimination against women. | 2. Public debate more gender equality friendly. | Pearlman Legal Committee, Ministry of Justice, Ministry of Human Right | Pearlman Legal Committee, Ministry of Justice, Interior Ministry | Women committee in the Parliaments, Women affairs Ministry, HR Commission, Women Org, network, internationals org | Women committee in the Parliaments, Women high council, HR Board, Women Org, network, internationals org |
| | 3. Amending laws that violate women's rights and offering amendments to preserve them. | 3. Society more aware of the GBV and gender discrimination. | 3. Presence of UNSCR1325 in the media. | Ministry of Women Affairs, HR Ministry | Women High Council, | Women Org, UN agency, International Organization | Women Org, UN agency, International Organization |
| **2. Ending impunity for perpetrators and enhancing legislation.** | 1. Promoting a frame law on violence against women. | 1. Violence against women goes out of the shadow. | 1. Increasing of the number of complaints. | Ministry of Justice, Legal committee in the parliament, Ministry of HR | Ministry of Justice, Legal committee in the parliament, | Women Affairs Ministry , UN agency, Women Org, International org | Women High Council, UN agency, Women Org |
| | 2. Broad awareness rising on laws that discriminate. | 2. Changing of mindsets and decreasing of social tolerance regarding violence against women. | 2. The nature of the public debate. | Ministry of Women Affairs, Ministry of Human Rights, Ministry of Endowment | Women High council, Ministry of Endowment, | International Org, UN agency, Local NGOs | International Org, UN agency, Local NGOs |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 3. Training programs for judges on discriminative legislation. | 3. Women get more self-confidence to complain. | 3. Number of cases on the judiciary level. | Ministry of Human right, Ministry of Juristic International Organization, Un agency | Ministry of Justice, International Organization, Un agency | Women affairs Ministry, HR Commission, local women org | Women High council, HR Board, Local Women Org |

**Pillar 6 – Resource mobilization and M&E - Objective: Implementation of NAP1325 have the support of all actors and I-NAP1325 Initiative support effectively its monitoring**

| Strategic Objectives | Specific Actions | Expected Results | Indicators | Implementing Agencies | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | Responsible Agencies | | Supporting Agencies | |
| | | | | Iraq | Kurdistan | Iraq | Kurdistan |
| **1. Enabling result oriented and transparent reporting and allocation of fund nationally and internationally.** | 1. Establishing monitoring and evaluation mechanism of governmental implementation of NAP enabling participation of the civil society as I-NAP1325 Initiative) and beneficiaries. | 1. Effective monitoring and evaluation takes place. | 1. Status and nature of the monitoring and evaluation process. | The Ministry of women's affairs in coordination with the Ministry of Human right, HR Commission Women committee in Parliament | Ministry of Interior HR Board, women committee in parliament | Ministries of Labor Ministry of Women Affairs Parliament Commissions | The Supreme Council for Women, KRG<br><br>Civil society organizations, private sector, international organizations |
| | 2. Institutionalize the participation of women's rights NGOs in the monitoring and evaluation of the NAP. | 2. Participatory monitoring and evaluation mechanism is institutionalized. | 2. Number of women's rights NGOs, actors and beneficiaries are involved in the monitoring process. | Ministry of women Affairs, Ministry of Human right | Women High council, Interior Ministry | International organization, UN agency, women organization, HR commission | International organization, UN agency, women organization, HR Board |
| | 3. Conduct capacity building programs for effective monitoring and evaluation of the NAP and develop capabilities in reporting. | 3. Existence and accessibility of objective reports and trained cadres in government institutions and civil society. | 3. Improved public and community awareness on women, peace and security and women's rights issues. | Ministry of Women affairs, Ministry of Human rights | Women High council, Interior Ministry | International org, UN agency, women org | International org, UN agency, women org |
| | 4. Form coordination committees on local level or institutionalize implementation of NAP1325 through the reconciliation committees on national level. | 4. Widening and diversifying the political supports. | 4. Number of coordination committees/UNSCR1335 included in the reconciliation committees agenda | Ministry of Defenses, Interior Ministry, Ministry of Finance | Ministry of, Interior Ministry, Ministry of Finance | Women Affairs Ministry, HR Ministry, International org, women org | Women high council, International org, women org |
| **2. Enabling tracking of concrete funds for NAP.** | 1. Incorporate the National Action Plan in the periodic and sectorial plans, budget and programs. | 1. Resources are available for implementation of NAP1325. | 1. Allocated annual budget and programs for implementation. | Ministry of Planning and Finance | Ministry of Interior, Finance | Women's Rights NGOs Ministry of Women Affairs | I-NAP 1325 Initiative Women high council |
| | 2. Mobilize resources from development agencies and partner organizations and private sector. | 2. Partners and development agencies have allocated resources for NAP. | 2. Number of agencies willing to support NAP1325. | Women and Human Rights | Women high council, HR Board | International org, UN agency Women org | International org, UN agency Women org |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 3. Develop a coordination mechanism on local and national level, involving national and international partners in the process. | 3. Effective implementation is enabled and takes pace. | 3. Number of actors willing to participate in the implementation. | Ministry of Defense, Interior Ministry, HR ministry | Ministry of Internal, Women high council | Ministry of Women affairs , HR Commission International org | Women high council, HR Board, International org |

**BUDGET NATIONAL ACTION PLAN FOR IMPLEMENTATION OF UNSCR 1325**
**2014 - 2018**

| BUDGET CATEGORIES | AMOUNT | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **PILLAR 1** | | | | | | |
| Strategic Objective 1 | 605,200 | 440,814 | 14,386 | 0 | 150,000 | 0 |
| Strategic Objective 2 | 1,543,000 | 347,800 | 298,800 | 298,800 | 298,800 | 298,800 |
| **Subtotal** | **2,148,200** | **788,614** | **313,186** | **298,800** | **448,800** | **298,800** |
| **PILLAR 2** | | | | | | |
| Strategic Objective 1 | 747,000 | 210,000 | 219,000 | 208,000 | 55,000 | 55,000 |
| Strategic Objective 2 | 13,700,000 | 2,900,000 | 2,730,000 | 2,690,000 | 2,690,000 | 2,690,000 |
| **Subtotal** | **14,447,000** | **3,110,000** | **2,949,000** | **2,898,000** | **2,745,000** | **2,745,000** |
| **PILLAR 3** | | | | | | |
| Strategic Objective 1 | 2,015,000 | 438,800 | 397,800 | 392,800 | 392,800 | 392,800 |
| Strategic Objective 2 | 2,768,000 | 553,600 | 553,600 | 553,600 | 553,600 | 553,600 |
| **Subtotal** | **4,783,000** | **992,400** | **951,400** | **946,400** | **946,400** | **946,400** |
| **PILLAR 4** | | | | | | |
| Strategic Objective 1 | 13,061,000 | 2,679,800 | 2,672,800 | 2,702,800 | 2,502,800 | 2,502,800 |
| **Subtotal** | **13,061,000** | **2,679,800** | **2,672,800** | **2,702,800** | **2,502,800** | **2,502,800** |
| **PILLAR 5** | | | | | | |
| Strategic Objective 1 | 202,200 | 187,814 | 14,386 | 0 | 0 | 0 |
| Strategic Objective 2 | 648,200 | 233,814 | 114,386 | 100,000 | 100,000 | 100,000 |
| **Subtotal** | **850,400** | **421,629** | **128,771** | **100,000** | **100,000** | **100,000** |
| **PILLAR 6** | | | | | | |
| Strategic Objective 1 | 644,000 | 208,800 | 108,800 | 108,800 | 108,800 | 108,800 |
| Strategic Objective 2 | 126,000 | 46,000 | 20,000 | 20,000 | 20,000 | 20,000 |
| **Subtotal** | **770,000** | **254,800** | **128,800** | **128,800** | **128,800** | **128,800** |
| **GRAND TOTAL in USD** | **36,059,600** | **8,247,243** | **7,143,957** | **7,074,800** | **6,871,800** | **6,721,800** |